

ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35170) - فاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

ستبقى فلسطين.. وتبقى القدس.... والأقصى



الافتتاحية

انتخابات مجلس الشعب...

هل هي حدث هام؟!!

هي ستكون كذلك بقدر حجم المشاركة الشعبية الحقيقية فيها....

إذا انطلقنا من أرقام المشاركة في انتخابات الدورات السابقة، فلا يمكن القول إنها حدث سياسي هام، نتيجة ابتعاد الجماهير التدريجي عن المشاركة فيها منذ عقود بسبب قناعتها أن النتائج مقررة مسبقاً، وأن عملية التصويت فيها لا تؤخر ولا تقدم وهي محسومة سلفاً. وبغض النظر عن صحة هذا المزاج الشعبي - وهو صحيح إلى حد كبير جداً - فالنتائج كان يقررها وبشكل مسبق قوتان: جهاز الدولة، وقوى السوق الكبرى، واليوم مع ازدياد المخاطر على سورية وفيها، ترتدي أهمية كبيرة قضية الإسراع بتوسيع المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية، مما سيرفع درجة المناعة والصلابة في مواجهة المخططات المختلفة الأنواع التي يحكيها العدو الأمريكي - الصهيوني.

من الواضح لدينا أن القانون الانتخابي الحالي من حيث بنيته غير قادر على إحداث أي انعطاف جذري في تنشيط الحياة السياسية في البلاد، ولكن يمكن - رغم ذلك - إذا توفرت الإرادة بالحد من سلطة المال ومن سلطة جهاز الدولة في العملية الانتخابية الوصول إلى حد أعلى من المشاركة الشعبية ضمن سقف هذا الشكل الانتخابي الذي يتضمن الكثير من الثغرات والنواقص. وإنتاج مجلس تشريعي مهمته مراقبة ومحاسبة جهاز الدولة ضمن إطار الدستور السوري المعمول به.

فسلطة المال الكبير إذا استطاعت إيصال ممثليها بكثافة إلى المجلس التشريعي القادم، ستستطيع تهئية ظروف مناسبة لاستيلائها النهائي على القرار السياسي الوطني، مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر نتيجة تشابك مصالح الرأسمال المالي المحلي مع الرأسمال المالي المعولم.

أما جهاز الدولة وإذا ما استمر بممارسة ضغوطاته لإيصال مرشحيه - كما كان يفعل سابقاً، سيساهم بإنتاج مجلس تشريعي لا حول ولا قوة له، وسيخرج نفسه بالتالي من دائرة المراقبة الفعالة للمجتمع عليه، ومن تهديد المحاسبة إذا أساء استخدام سلطته بقصد أو بغير قصد.

إن الوقوف بوجه هذه المخاطر يتطلب:

- تفعيل ما أقره مجلس الشعب مؤخراً بخصوص تمويل الحملة الانتخابية، واعتبار سقف الدعاية الانتخابية التي أقرها بثلاثة ملايين ل.س، هو سقف للإنفاق الانتخابي كله، مما سيقطع الطريق على أي تمويل خارجي.

- منع جهاز الدولة من التلاعب بنتائج التصويت خلال عملية التصويت نفسها، وكذلك أثناء عملية الفرز وجمع الأصوات.

- منع التصويت ببطاقة الغير وخاصة أن متعهدي الانتخابات بدؤوا بجمع وبيع آلاف البطاقات الانتخابية منذ الآن.

- تمديد اليوم الانتخابي والحوّول دون تمديده إلى يوم ثان لمنع التلاعب بالصاديق ليلاً في الفترة الفاصلة بين اليومين الانتخابيين.

- تشجيع المستقلين على مستوى البلاد لتكوين قوائم مشتركة تتنافس مع القوائم الأخرى.

- عدم الركون إلى أن قوائم الجبهة قوائم ناجحة مسبقاً، مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر وضع مرشحين فيها دون كفاءات وغير معروفين في الوسط الاجتماعي.

وبالنتيجة فإن مقياس نجاح انتخابات المجلس التشريعي سيكون ليس بنجاح قوائم الجبهة، بقدر ما سيكون بحجم المشاركة الشعبية الحقيقية بالمقارنة مع الانتخابات السابقة، ونجاح عدد كبير من المستقلين الوطنيين غير المدعومين من قوى السوق الكبرى، ومن جهاز الدولة، وفي ذلك ضمانة لتعزيز كرامة الوطن والمواطن.

القدس ليست غرناطة..

احذروا المقارنة

خرجت إحدى الصحف الرسمية السورية صبيحة يوم الأربعاء ٢٠٠٧/٢/٧، يتوج افتتاحيتها السياسية عنوان بغاية الخطورة فيه من الخطأ بالتشبيه والمقارنة ما فيه، صاغه كاتبه كما يلي: «كي لا تضيع القدس بعد غرناطة!»..

وبالطبع، فإننا هنا لسنا بمعرض التشكيك بوطنية صاحب المقال وغيرته وحرصه على عروبة القدس وعموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، فهو أسهب في فضح المخططات الأمريكية - الصهيونية التي سعت وماتزال تسعى بكل ما أوتيت من قوة وخداع وتزوير لتهويد القدس وتفكيك المسجد الأقصى ونقله إلى بلدة «أبو ديس»، مدفوعة بحقد تاريخي ليس على العرب والمسلمين فقط، وإنما على الإنسانية برمتها، وتتسلح في هذا السياق بأساطيرها وخرافاتها التلمودية وأطماعها العنصرية ودعم حلفائها المصهيبيين.. ولكن ما استوقفنا هو الإسقاط الخاطئ لما حصل في غرناطة أواخر القرن الخامس عشر، على ما يمكن أن يحصل للقدس في هذا العصر، ووضع المدينتين في الميزان نفسه، والقيمة والمقاييس والاعتبارات نفسها، على الرغم من الاختلافات الجوهرية بينهما تاريخاً وثقافة وانتماءً وقدسية..

القدس أيها السادة، وإذا ما اضطر المرء لوضعها في خانة المدن، يمكن أن يقارنها بأخوانها التاريخيات: دمشق أو بغداد أو بيروت أو مكة المكرمة.. أما الإسراف في الشطط العاطفي غير المدروس والمحسوب بدقة، والوقوع في فخ المقارنة المغلوطة، فقد يؤدي إلى نقيض الغاية المرجوة والهدف المبتغى، خصوصاً إذا ما اقتتصه أعداؤنا المتريصون واتخذوه حجة لإثبات أحقيتهم بمدينتنا المقدسة.. قدسنا الخالدة.. التي لا يمكن لأية مدينة في أوروبا أو في أي مكان آخر من العالم، أن تجلس معها في ميزان واحد.. ■ ■

قصة فساد من «منبج»..

عقلية الفساد والكسب الحرام لاحدود لإبداع أصحابها وخصوصاً في ظل غياب أية محاسبة أو رقابة حقيقية وفي ظل ابتعاد أو إبعاد الناس عن مساءلة المفسدين.

يتسلح أبطال الكسب الحرام بقوة القانون وخشونة العلاقة بين العامة من جهة والسلطات المحلية من جهة أخرى، فيلجؤون إلى ابتكار طرق لا يبتزاز الناس، حيث يصبح القانون الوحيد «ادفع بالتي هي أحسن والا...»؟

مناسبة تلك المقدمة هو ما يحدث في منبج على أيدي شعبة المراقبة التموينية، حيث أنهم يقومون بمخالفة أصحاب معامل البلوك وتسطير أوامر التوقيف بحقهم بحجة بيع الإسمنت للناس، رغم أن أصحاب هذه المعامل يملكون رخصاً نظامية للعمل، وكذلك فواتير شراء نظامية من مؤسسة عمران، ويحدث هذا في وقت أصبحت فيه مادة الأسمنت متوفرة ولا تحتاج إلا لبطاقة الهوية.

ثم «كف بلاء» عناصر الرقابة التموينية هؤلاء كان فقط عشرة آلاف ليرة سورية في يوم الثلاثاء ٢٠٠٧/١/٢٠، كسبوها في مشوار مسائي قصير، وأصحاب المعامل مضطرون للدفع والا التوقيف والتشميع والبهدة، وفي حال العناد، وريثماً تتضح الحقيقة، فيما لو اتضحت، ستتضاعف المصاريف (قضائياً) وتصبح العشرة آلاف تلك مبلغاً بسيطاً أمام ما يجب دفعه لاحقاً!!

هذا ملخص تجربة الناس في منبج وسواها من المدن النائية، التي يجبر فيها أكلو المال الحرام باسم القانون، ومحاربة الفساد!! وما إصدار السيد وزير الاقتصاد قراره بكف يد الكثير من حماة القانون والغش التمويني وطردهم من عملهم إلا دليل على اعتراف الوزارة بالفساد بين عناصرها. لذا نرجو من المعنيين التحقيق في الأمر ومحاسبة الفاسدين حتى لا تصبح تلك الحملة مجرد سحابة في صيف سوري حار. ■ ■

الفساد (بالتراضي) في وزارة الاتصالات

لا يكفي أن يقول السيد وزير الاتصالات إن لا خصخصة بل إعادة هيكلة في قطاع الاتصالات حتى يصبح التعامل مع شركات قطاع خاص يعينها أمراً مشروعاً.

إنه الفساد يأخذ أشكالاً مختلفة لكنه هذه المرة أخذ شكلاً فاضحاً فقد وقعت وزارة الاتصالات مذكرة تفاهم مع جمعية (Bicta) لإدارة جميع الشبكات الحاسوبية والانترنت في سورية.

لا يوجد تسمية اخرى غير الفساد للمذكرة التفاهم هذه ومايعدها لأن جمعية (Bicta) جمعية (غير ربحية) مرخصة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وهذا يعطيها ميزة الإعفاء من الضرائب.

ببساطة الجمعية التي تدير الشبكات الحاسوبية والانترنت في سورية مرخصة على أنها غير ربحية للتهرب من الضرائب، وبشكل فاضح أتاحت مذكرة التفاهم لجمعية (Bicta) حق تشغيل البنية التحتية (PDN) في مؤسسة الاتصالات ومزود الخدمة (تراسل) ومزود الخدمة (١٩٠) وجميع الشبكات الحكومية السورية.

وإذا كانت وزارة الاتصالات وبالتحديد مؤسسة الاتصالات هي الجهة الحكومية الوحيدة المخولة بتنظيم الشبكات الحكومية وبوابات الخدمات الالكترونية فإنها تنازلت عن (رضا وطيب خاطر) لجمعية(Bicta) التي يتابع (قضاياها) السيد فراس بكور!!

نقول (عن رضی وطيب خاطر) لان العقد تم (بالتراضي) ودون منافسة اي شركة أو جمعية أخرى.

وأسوأ ما في الموضوع ان مؤسسة الاتصالات التي تتحدث عن اللا (خصخصة) قبلت ان تملك ٢٥٪ فقط تاركة ٢٥٪ لجمعية (Bicta) بينما سيطرح ٥٠٪ على الاكتتاب العام نفترض ان معظمها ستكون لافراد محددين من جمعية (Bicta) أو أصحابهم!!

صورة من تصوير تلفزيوني لسيارة «شام».. الخيبة الكبيرة

الصورة أبلغ من الكلام... فما يبدو من الصورة، ليس مخيما للاجئين أو منطقة مخالفات، إنه وبكل فخر مصنع سيارة «شام»، وهذا حال عمال شركة «سياميكو» أو الشركة السورية الإيرانية لتصنيع السيارات بعد أن راح يتبدد حلم السيارة الوطنية العتيدة..

سيارة شام طال انتظارها مع تدفق وعود إدارتها التي لم تنقطع عن قرب إنتاجها من دون جدوى، فتارة كانوا يدّعون أنها ستكون هدية المواطن في العيد (أي عيد ٩٩)، وتارة أن الإنتاج الحقيقي سيبدأ عما قريب، وأنه ليس هناك عوائق فنية أو مالية.. إلى آخر التصريحات الرنانة، بينما أن الحقيقة كانت وما تزال غير ذلك كلياً فالمصنع يترنح، وظلم العمال والفنيين على أشده، ولعبة الخيار والفقوس بين العاملين جارية على قدم وساق، والبنية التحتية أسوأ مما يتوقع المشائمون..

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنه لا يوجد في المصنع سوى دورة مياه واحدة صالحة للاستعمال،

يمكن ان تسمي ذلك نصف خصخصة وإذا أردت أن تكون بليغاً عليك أن تقول (خصخصة ونصف)!!

فمن يملك ٢٥٪ هو عملياً لا يملك ٧٥٪ من القرار. وهذا يعني أنه لا يملك الحق في اتخاذ قرارات مهمة تتعلق بإدارة وتشغيل الشبكات الحكومية. فإذا عرفنا أن هذه الشبكات تتضمن أنظمة الهجرة والجوازات والسجل المدني والمصارف، وكل الشبكات الحاسوبية في سورية، ستعرف حجم الضرر الذي سيلحق بنا جراء التنازل (بالتراضي) عن امتلاك الحصة الأكبر في الشركة المشتركة التي عادلّت فيها حصة جمعية (Bicta) ما تملكه الحكومة.

إن ما يمكن طرحه الآن ويكثر من إشارة أصابع اتهام صريح ودون موارد:

– لماذا تم إجراء عقد تراض؟

– كيف تحصل جمعية (لا ربحية) على مذكرة التفاهم..ومن ثم عقد الشركة المشتركة؟

من المسؤول عن إعطاء جمعية (Bicta) حق تشغيل البنية التحتية في مؤسسة الاتصالات بعد



عدة أيام فقط من إشهار الجمعية غير الرسمية!! وماهذا التسرع غير المبرر؟.

لاشك أن قطاع الاتصالات هو القطاع الثاني بعد النفط الذي يقدم لخزينة الدولة موارد مالية ضخمة.

وإذا كانت سورية تريد مشاركة القطاع الخاص وتأمل أن تصل مساهمته إلى نسبة ٧٧٪ مع نهاية الخطة الخمسية إلا أن ذلك لايجعل من عقود الفساد مبرراً لتغطية خصخصة غير معلنة.

إن هذا الموضوع يحتاج إلى وقفة صريحة ومحاسبة المسؤولين عن ذلك، فلا يجوز أبداً السماح بتضييع الأموال على خزينة الدولة تحت مسمى (إعادة الهيكلة) أو (إصلاح شبكة انترنت)!!

السيد وزير الاتصالات: ماتم حالة فساد واضحة حتى ولو سميتها (إعادة هيكلة) فأسوأ أنواع الفساد ذلك الذي يتم تحت عنوان (الإصلاح).

■ **عن الزميلة الثورة الأريعاء ٢٠٠٧/٢/٧**

صورة من تصوير تلفزيوني لسيارة «شام».. الخيبة الكبيرة



الحطب.. وبإمكانكم أن تتخليوا مكان الطعام أو غرف تبديل الملابس.. وللحديث بقية..

■ **ميساء شهاب**

صورة من تصوير تلفزيوني لسيارة «شام».. الخيبة الكبيرة

لماذا لم تفكر الحكومة بتقديم كميات إسعافية وخصوصا في سنوات القحط التي لا يتوفر فيها أي مادة علفية؟

لماذا لا تتخذ إجراءات حازمة ورادعة بحق الفاسدين لمنع التلاعب بمصير عشرات الآلاف من مربي الأغنام؟

هل سألت الحكومة عن مصير ثروتها الحيوانية؟ وكيف تحافظ عليها؟

الآن، ومنذ أكثر من عشرين يوماً، لا يوجد ولا كيلو غرام واحد من العلف في مستودعات المؤسسة العامة للأعلاف في محافظة دير الزور، سوى مادة رخيصة وفاسدة من الشعير الذي لا تاكله الأغنام..

والخلاصة، فإن مربي الأغنام في قرى دير الزور يستغيثون.. فهل من مغيث؟

■ **مراسل قاسيون - دير الزور**

كيف أصبحت شيوعياً



صورة من تصوير تلفزيوني لسيارة «شام».. الخيبة الكبيرة

– الرفيق العزيز سلام أبو طوني...في هذا البيت...بل في هذه الأسرة التي رباها أحد أبرز المؤسسين لمنظمة الحزب في الساحل، نود أن تحدثنا عن نشأتك وظروف انتمائك للحزب.

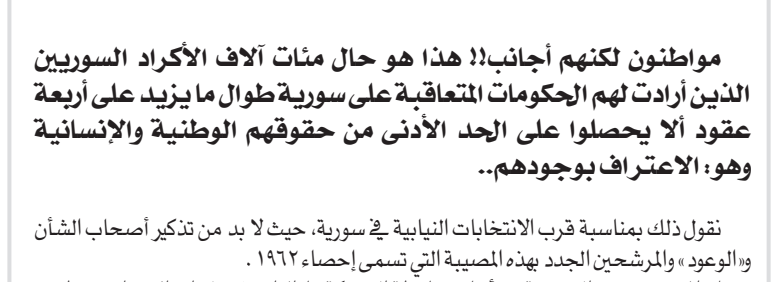
– ولدت عام ١٩٥٠ وفتحت عينيّ على واقع قاس فالوالد بين مطارر أو سجين بسبب نشاطه السياسي المفعم بالثقة والإصرار على بناء منظمة للشيوعيين في منطقة الساحل.

درست الابتدائية في مدرسة القرية، ومن ذكريات تلك الحقبة التي لا أنساها أبداً حادثة تعرضي للضرب أكثر من مرة وأنا في التاسعة من عمري على يد معلم في المدرسة (وليس معلم صفّي) تشفيا كون والدي شيوعيا معروفا (وهو يكره الشيوعيين)، هذه الحادثة الطالمة تركت أثرها العميق في نفسي ودفعتمني إلى التفكير (لماذا هذا الكره لمن يضحون بحياتهم من أجل شعبهم ووطنهم) ثم تابعت الدراسة الإعدادية في الثانوية الأهلية بطرطوس وكان لعدد من المعلمين الشيوعيين دورهم المؤثر في شحن قلوب الطلاب بالروح الوطنية العارمة التي دفعتنا للمشاركة في المظاهرات ضد شركات البترول الأمريكية التي استماتت للسيطرة على التنقيب وآبار النفط على الرغم من شعار (بترول العرب للعرب).. ويجدر القول إنه إلى جانب تأثير شخصية الوالد التي سآتي على ذكرها، كان لشخصية الرفيق جان صعيب مدير جريدة الأخبار المشهورة أثرها فقد تعرفت عليه من خلال زياراته المتكررة لمنطقتنا بمهمات حزبية، وكنت حينها في الخامسة عشرة، وكان في الخمسين من العمر إنسانا بسيطا متقفا مليئا بالمشاعر الحارة فهو أب وأخ وصديق لي ولكثير من شباب القرية والمنطقة، لقد كان مثالا أعلى لنا.. والآن سأحدث عن والدي الذي لم أكن أعرف ملامحه على حقيقتها نتيجة لغيابه المتواصل بسبب الملاحقة والسجن وستستغريون إن قلت: إنني لم أشاهده تماما وبأام العين إلا وأنا في الثالثة عشرة من عمري حين زرته مع أمي وإخوتي وهو في سجنه في مدينة اللاذقية، يومها

بالذات رأيت شخصيته الحقيقية الساطعة فقد كان أجمل وأروع مما كنت قد كونته في خيالي، رأيت أمامي شخصية أنيقة تشمخ رغم جو السجن، وأذكر وبمنتهى الوضوح قامته المنتصبة وذلك القلم الظاهر في جيب صدريته والذي أغراني فمددت يدي وأخذته، فبادرني الحاضرون طالبين مني إعادة القلم لحاجة أبي الماسة له في السجن فأعدته معتذرا رغم إصرار أبي على أن أبقيه معي وتترأى بخاطري الآن صورته وقد ارتسمت على وجهه علامات سرور غامر وهو يرى أمامه عائلته التي تحملت ما تحملت بسبب غيابه وبعده المؤلم عنها، هذه الزيارة شكلت نقطة تحول واضح في حياتي حيث اندفعت للعمل في صفوف اتحاد الشباب الديمقراطي بكل همة وحيوية، ومن خلال ذلك تكونت لي صلات بالعديد من الرفاق الشيوعيين ثم جاءت مرحلة الانتقال إلى صفوف الحزب عام ١٩٦٨ لتبدأ مسيرة النضال والعمل الدؤوب الذي مازال مستمرا حتى اليوم وسيستمر طالما بقيت على قيد الحياة، ويصدق أقول إنني انتقلت مبكرا جدا من الطفولة إلى عالم الواقع الصعب بسبب افتقاد وجود الأب (الملاحق أو المعتقل) وتلك حقيقة صارخة تظهر مدى العذابات والتضحيات التي بذلها وماانفك يبذلها الكثير من الرفاق على حساب سعادتهم وسعادة أسرهم في سبيل سعادة شعبهم وعزة وطنهم، لقد كشفت لي تجربتي المتواضعة أن لا شيء يعادل أن تكون شيوعيا، إنها منظومة متكاملة يخلقها النشاط الحزبي المكرس للدفاع عن حقوق الجماهير الكادحة وبين صفوفها وهي التي تصنع هذا الإنسان الشيوعي، وأنا لا أتصور نفسي من غير هذا الانتماء الطوعي الواعي لحزب الطبقة العاملة، لقد نشأت وتربيت في أسرة شيوعية، ولذلك فمن الطبيعي أن أكوّن أنا بدوري أسرة شيوعية وهذا ما حدث فعلا، وهذا ما يملأ صدري بشعور الاعتزاز لأدائي هذا الدور الوطني والطبقي.

■ **محمد علي ظه**

مواطن بـ «كرت أحمر»



مواطنون لكنهم أجنب!! هذا هو حال مئات آلاف الأكراد السوريين الذين أرادت لهم الحكومات المتعاقبة على سورية طوال ما يزيد على أربعة عقود ألا يحصلوا على الحد الأدنى من حقوقهم الوطنية والإنسانية وهو: الاعتراف بوجودهم..

نقول ذلك بمناسبة قرب الانتخابات النيابية في سورية، حيث لا بد من تذكير أصحاب الشأن و«الوعود» والمرشحين الجدد بهذه المصيبة التي تسمى إحصاء ١٩٦٢ . إن المحرومين من الجنسية من أبناء محافظة الحسكة مازالوا منذ عشرات السنوات ينتظرون تحقيق الوعود المتكررة من أجل طي هذه الصفحة المؤلمة التي لازمتهم قسراً دون وجه حق طوال السنوات المنصرمة، وهم إذ ينددون بالمجلس الحالي وما سبقه من مجالس لصمت أعضائه تجاه الحقوق المشروعة لهؤلاء المحرومين، يذكرون الجهات الرسمية المعنية، أنه لا يمكن أن تستقيم الانتخابات التشريعية في ظل حرمان فئة واسعة من أبناء هذا الوطن من حقوقها وإبعادها عن المشاركة، ومن غير المعقول أن تجري هذه الانتخابات دون حل مسألة الجنسية التي تهم فئة واسعة من أبناء شعبنا .

فالمجلس الحالي، ونواب محافظة الحسكة الحاليين «الصامتين» تحديداً وطوال أربعة أعوام لم يقوموا بأية مبادرة جدية لوضع إحصاء ١٩٦٢ في إطار المناقشة بغية إيجاد حلول نهائية.

كذلك ذهبت آمال أبناء المحافظة أدراج الرياح بعد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان منتظراً منه أن ينهي المشكلة.. وبالرغم من التأكيدات المتتالية بحل القضية حلاً وطنياً شاملاً بعد ذلك، وعلى الرغم من أنه جرت العديد من اللقاءات بهذا الخصوص جمعت فعاليات اجتماعية وسياسية من أبناء المحافظة مع المسؤولين، كاللقاء الأخير مع السيدة نجاح العطار نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية، إلا أن الجواب الوحيد والمكرر دائماً هو: استبشروا خيراً!!

أما متى سيأتي الحل الموعد، فلا أحد يعلم.. ويبقى على المحروم من الجنسية أن يغالب اليأس دائماً ويتمسك بالأمل والوعود بانتظار الفرج.. وليته يأتي قبل الانتخابات القادمة!!

■ **إبراهيم نمر**

ثلاثة نماذج لأسعار العقارات الجنونية

حتى السكن المتواضع أصبح مستحيلاً



تشكل قضية ارتفاع أسعار العقارات والأراضي بصورة غير مسبوقة والتي يراها الخبراء الاقتصاديون بداية الكارثة على مجمل الاقتصاد الوطني، استحقاقا صعباً للحكومة المتخبطة في سياساتها وخططها، والتي طالما رددت جملة طنانة ورنانة يسمعها المواطنون عشرات المرات عند نهاية كل اجتماع يعقده الطاقم الحكومي: «الحكومة ستجد الحلول»..

ويتلقى المواطنون وعوداً بأن الحكومة ستلاحق كل القضايا الملحة في هذا المجال وتحلها، بينما يحصل العكس، فلا مناطق المخالفات والسكن العشوائي تنظمت ولا الحكومة أمنت السكن الشعبي الرخيص للمواطن، ولا أجور السكن باتت تطاق.. إلخ..

«قاسيون» التي لا تنق إلا بما يؤكد الواقع كانت لها جولة على ثلاث مناطق في دمشق للوقوف على حقيقة ارتفاع أسعار العقارات من خلال المواطنين أنفسهم، فسجلت الشهادات التالية:

جرمانا.. والخطأ الشائع

❖ **رعدع:** من سكان جرمانا يقول: لم أعد أعرف ما يجري حولي أصبح كل شيء كالخيال شقة بثلاث غرف ومن دون فرش على الشارع العام تؤجر بـ ٢٠٠٠ ألف ليرة سورية، أصحاب البيوت ما عادوا يؤجرونها للسوريين.. ويقولون لنا «بوجود العراقيين نحن لسنا بحاجة لكم! الأولى لمن يدفع أكثر». ويضيف رعد: كلما انتقلت من بيت لآخر نتيجة الطلب في زيادة الأجرة أسمع الكلمة نفسها «انتوكحتة»!

❖ **أما ياسر م:** وهو صاحب عقار مؤجر، فدافع عن موقفه بشدة وأكد أن المنهم برفع أسعار البيوت ليسوا الدراويش، بل الذين «ياخذون أسعاراً فاحشة على طن الإسمنت والحديد» وهو يرى أن في سورية كل البضائع ترتبط بعضها ببعض والأسعار كاوية لكل البضائع وليس في مجال السكن فقط، ويضيف: ما ذنبى إذا كان صحن السلطة يكلف أكثر من ٢٠٠ ل.س أي راتب موظف في اليوم، والحمد لله أن المستأجرين عندي ليسوا سوريين! ❖ **رويسير ت ج:** شاب عراقي يسكن في جرمانا التقيناه في الشارع وقلنا له إن بعض السوريين يجعلونكم السبب الرئيسي لارتفاعات الأسعار وخاصة المقارات فما رأيك؟ قال هنا في جرمانا أصبح أكثر السكان من العراقيين، صحيح. ولكن السؤال هل ستنزل الأسعار إذا عاد العراقيون إلى بلدهم؟ لا أظن ذلك، لأنكم دائماً تهربون من السبب الرئيسي، وأعني سياسة حكومتكم التي ما

الفساد الأكبر.. في دول ضمن الدولة!

شركات تنهار ومؤسسات انحرفت عن أهدافها!!

عندما يفقد القانون سلطته، تضع المعايير والمقاييس، وتصبح كل مؤسسة دولة ضمن الدولة، وتبقى الأزمات تتحدانا، وتتفوق على كل وزاراتنا وإيراداتنا.

ونسأل: إذن ما هو الحل؟

هل تستمر المشكلة في مضاعفة نفسها وتكبير حجمها؟ لكن إلى أين؟ وإلى متى؟

هذه الأسئلة تبدو أصغر من أن تكون موضع الاهتمام الاقتصادي والاجتماعي..ولكن الأزمة حين تستفعل فمعنى هذا، تجاهلنا لهذه الأسئلة، أو أنها حذفت من الواقع.

أقول ذلك وركام هائل من التصريحات والتطيرات اليومية يطرح عن إصلاح القطاع العام الصناعي بعد سنوات من تشكيل اللجان ونشر العديد من المشاريع والصيغ الإصلاحية. ومع ذلك لم نلاحظ بندا واحداً في هذه الرؤى والمشاريع يتحدث عن القضية الأساسية التي أوصلت القطاع العام إلى واقعه الحالي، وهي قضية الفساد، الفساد الذي استشرى في القطاع العام وفي المؤسسات الإدارية وغير الإدارية، والسؤال: كيف تتبنى برنامجاً إصلاحياً دون وقف الفساد، ودون إصلاح البيئة التي يعمل بها القطاع العام والمتضمنة البيئة التشريعية والمالية والإدارية. وقد عرفنا الفساد، وتعرفنا عليه في المناقصات وفي العقود وفي الاستيراد وفي التصدير وفي العلاقة مع القطاع الخاص في الشركات الإنشائية لقاء حصص ونسب لمشاريع تقدم للمتهمدين على طبق من ذهب.

ولكن هناك الفساد الأكبر

الفساد الأكبر الذي يتمثل في مراكمة المشاكل والصعوبات في هذه الشركة أو تلك وعدم تطويرها أو تحديثها من أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص لإنشاء صناعات مماثلة. بل ومن أجل السماسرة والتجارة في الاستيراد.

حدث ذلك في عشرات الشركات ومنها: شركة

البورسلان في حماه حيث قدم البنك الإسلامي

قرضاً لتطوير الشركة ووافق عليه مجلس الشعب وتم إلغاء القرض من الجانب السوري رافق ذلك إعطاء تراخيص لعشرات المعامل في القطاع الخاص دون تحديث الشركة وتطويرها ودعمها بخطوط إنتاجية جديدة لمنافسة القطاع الخاص، مع فسح المجال أمام التجار والسماسرة لاستيراد البورسلان والأدوات الصحية من مختلف دول العالم إلى أن توقفت شركة حماه عن الإنتاج.

وعلى صعيد الإطارات، تركت الشركة تتخبط في أزماتها بمئات الأصناف والأنواع من الإطارات الأجنبية المختلفة. وقد رافق ذلك انسحاب مؤسسة التجارة الخارجية من حلبة تسويق الإطارات الأمر الذي انعكس سلباً على أداء الشركة وتحقيق خطتها الإنتاجية الموضوعة وعلى فوائضها الاقتصادية، وبالتالي على إمكانية بقائها واستمرار عملها الطبيعي.

إغراق السوق بالإطارات المستوردة

. سميح العاصي رئيس نقابة الكيماويات في حماه قال في هذا الصدد: الحكومات العربية اتخذت إجراءات عديدة للحد من سياسة الإغراق على الصناعة الوطنية مثل تونس ومصر وغيرها.. وذلك بفرضها رسوماً عادلة على الإطارات المستوردة. ساعدت في تخفيف الضغط على الإطارات المصنعة محلياً، وقال: إن مصر وهي أول دولة عربية تنتج الإطارات منذ عام ١٩٥٦ تقررص نسباً تتراوح بين ٤٤ إلى ٨٩% على الإطارات المستوردة من فرنسا أو اليابان أو كوريا الجنوبية أو الاتحاد الأوروبي. كما جددت ومددت للمرة الثالثة الرسوم المفروضة على الإطارات الصينية البالغة ٧٥% لمدة غير محددة. وكذلك تقوم الحكومة التونسية بفرض ضرائب إغراق على الإطارات المستوردة من أوروبا أو من الدول المسببة للإغراق بنسبة تصل إلى ٧٠%، ونساعا: لماذا نحن في سورية نترك الباب على

الغارب دون حماية لصناعاتنا.

من جهته مدير عام الشركة م. حسين المحمد طلب في مذكرة إلى المؤسسة التوسط لدى الجهات الوصائية صاحبة القرار منع استيراد بعض القياسات وهي الزراعية الخلفية والأمامية

القياسات الشاحنة العسكرية

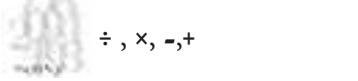
وهي لا تتعدى ١٥ قياساً من أجل ٤٠٠ قياس وذلك حفاظاً على استمرار عمل الشركة وبقائها ولفترة مرحلية لا تتعدى ثلاث سنوات ريثما يتم تطوير الشركة وإدخال قياسات جديدة وتكنولوجيا حديثة.

الأخطر في الموضوع أن قرارات اتخذت بمبادرة من وزير الصناعة الحالي بعد اجتماع عقد برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وخلص إلى مطالبة المؤسسة العامة للتجارة الخارجية القيام بتسويق الإطارات من الشركة لمدة عامين باعتبار المؤسسة تملك مراكز تسويق خاصة بيع الإطارات في أمانة المحافظات مع وسائل النقل اللازمة وتوجيه إدارة الجمارك بمنع دخول الإطارات المستوردة إلا في حال تحقيق الشرطين التاليين: أن تكون الإطارات المستوردة من بلد المنشأ حصراً وإلغاء التعليمات السابقة بهذا الخصوص. أن يكون المستورد مطابقاً للمواصفات القياسية السورية والتشديد على هذه الناحية من السلطات المختصة لأن ما يطرح في الأسواق بأسعار زهيدة ناتج عن عدم التقيد بالمواصفة القياسية السورية وقد صدق هذا المحضر من اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء، ولكن مؤسسة التجارة الخارجية لم تلتزم به وضرбите عرض الحائط وهي دعيت إلى الاجتماع ولم تحضر...

ماذا نقول بعد ذلك.. نعم، هناك دول ضمن الدولة، والفساد سيد الموقف.

■ **نزار عادلة**

تعا... نحسبها...



حفرة في طريق... أو غطاء حفرة أعلى من مستوى الطريق أو أخفض منه، يمر فوقها عشرات السيارات يومياً، والعدد افتراضي.. تتميز الحفرة الطرقية المتوفرة حالياً في طرقاتنا بحدة انخفاضها عن مستوى الطريق أو حدة ارتفاع غطائها عنه... إضافة لقدرتها على إحداث أضرار متميزة لكل سيارة تمر فوقها، كإحداث خلل في الآلية الحركية للسيارة أو جزء منها... كسر أو شعر في (الإكس)... خلل في (الدوزان).. ضرر في العجلات.. كسر في (الجنط)... وغيرها..

وتزداد سرعة ظهور هذه الأضرار مع زيادة فرص المرور فوق مثيلاتها من الحفر... (والعلاقة طردية) والإضافة الممكنة أيضاً هنا هي قدرة الحفرة على التسبب بحادث مروري ناتج عن محاولة أي سائق الابتعاد أو الانحراف عنها، وما يمكن أن ينتج عنه من أضرار مادية فقط عند الاصطدام بسيارة أخرى... ويمكن أن يكون الحادث أكثر عنفاً، ويتسبب بأضرار إضافية، هي جسدية... وكلفة الأضرار هنا مختلفة، نبدوها بأجرة الكشف عن الأضرار (أجرة ميكانيكي) والتي تقدر بـ ٣٠٠-٦٠٠ ل.س حسب الزبون... تبعات الكشف الملحة كتغيير قطعة ما أو تصليحها وذلك حسب نوع الضرر ودرجته. وتزداد الكلفة بضعة آلاف أخرى، يختلف عددها حسب نوع السيارة المتضررة. والتقدير هنا ٥٠٠ - ٥٠٠٠ ل.س وربما أكثر... وإذا كانت الأضرار مادية وجسدية معاً، ترتفع كلفة انخفاض هذه الحفرة أو ارتفاع غطائها إلى بضع عشرات الألوف من الليرات السورية... ونفترض بناء على ذلك أن كلفة تسوية حفرة حسب متطلباتها النظرية هي:

- ٥٠٠ ل.س أجرة حفارة ضاغطة آلية (كمبرسور) في اليوم من القياس الصغير...
- ١٠٠ ل.س كلفة ١٠ كغ أسمنت أسود...
- ٤٥ ل.س كلفة ٣ أكياس رمل...
- ٤٠٠ ل.س أجرة عامل في اليوم...

والمجموع: ٥٠٠ + ١٠٠ + ٤٥ + ٤٠٠ = ١٠٤٥ ل.س.

وبمقارنة إنجاز كلفته ١٠٤٥ ل.س، وعمره عدة سنوات، مع كلفة دورية يومية أو أسبوعية تسببها حفرة واحدة فقط، وقدرها بالوسطى ٥٥٠٠ ل.س، فإنه لمن المربح والمجدي مادياً ونفسياً لكل من يقود سيارة أن نصلح الحفرة... **ولو.. (فرعة).. للبلدية..** ■■

هناك أشياء تحدث في سورية لا

يمكن أن تحدث في أي مكان من العالم، والفضل في ذلك طبعاً يعود لعدد من المسؤولين السوريين ومن جملتهم، أو على رأسهم، جهابذة الفريق الاقتصادي السوري بزعامة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.. واليكم الدليل:

ففي تغطية لفعاليات منتدى «البعث» الأول لفرع ريف دمشق الذي أقيم أواخر الشهر الماضي (كانون الثاني)، نشرت الزميلة «البعث» في عددها الصادر يوم الأربعاء ٢١/١/٢٠٠٧، في مكان بارز من صفحتها الأخيرة الإعلان التالي:

«تقام على مدرج قصر الثقافة بدوما جلسة ملتقى البعث للحوار بعنوان: (اقتصاد السوق الاجتماعي) بمشاركة د. عبد اله الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والإعلامي والباحث الاقتصادي د. عيد أبو سكة، وذلك في الساعة الرابعة والنصف من مساء اليوم»..

وبالطبع، ونتيجة إعلان كهذا، حَمَن المهتمون والمتابعون أنهم سيشهدون حواراً حقيقياً بين من بيده الدفة الاقتصادية ولا أحد يعلم إلى أين يقود سفينة الاقتصاد المهترئة التي على وشك الغرق، وبين باحث وإعلامي ربما يثير بعض القضايا الإشكالية ويتوقف عند بعض الأرقام والتصريحات التي يطلقها نائب رئيس مجلس الوزراء وبعض أعضاء فريقه، خصوصاً وأن الجميع يسمع جعجعة اقتصادية مجلجلة ولا يرى طحيتاً..

المهم أن قصر الثقافة «الدوماني»، وبسبب ما ، ازدهم بحشد كبير ممن نملؤهم الرغبة بمعرفة واقع ومستقبل الاقتصاد السوري، والإصفاة إلى حوار اقتصادي حقيقي بين شخصين مختصين من موقعين مختلفين، فإذا بهم يفاخضون بـ

أين اختفى د. عيد أبو سكة؟؟

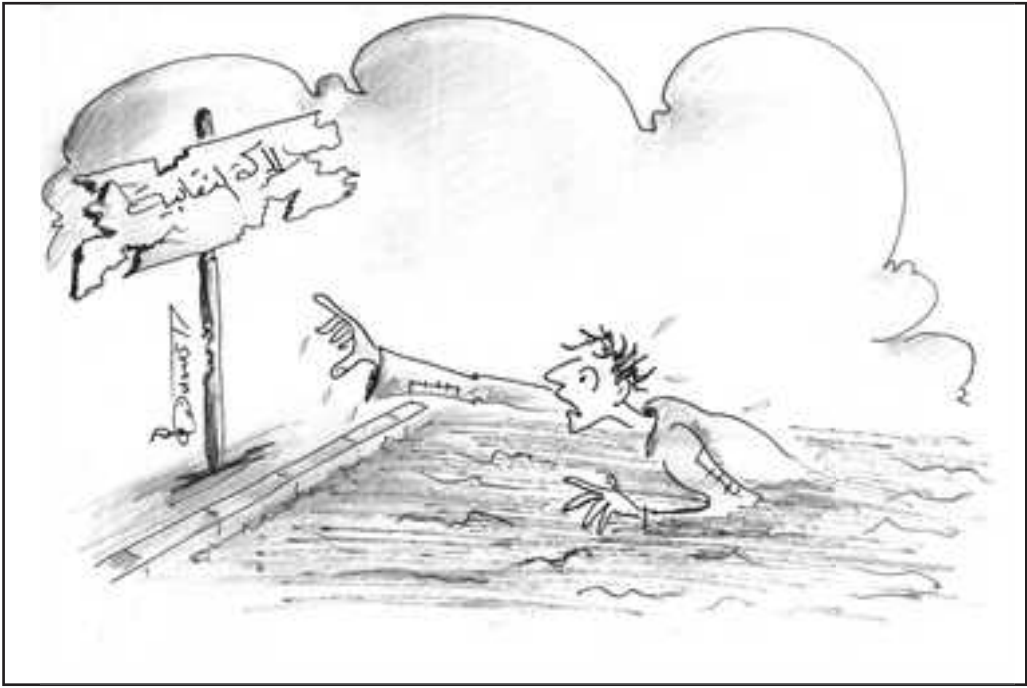


د.الدردري يتربع المنصة وحيداً بكل قوة وثقة، ليسهب في تعداد فضائل برنامجة الاقتصادي على البلاد والعباد والثمرات الحالية والمستقبلية لنهجه العتيد المرتكز على اقتصاد السوق الاجتماعي في تحديث وتطوير الاقتصاد الوطني، أما د. عيد أبو سكة فقد اختفى كلياً، ولم يقم أحد بتقديم أية أذار أو أسباب لهذا الاختفاء!!!

ولأننا في «قاسيون» فضوليون جداً ونرغب في معرفة دقائق الأمور وتحديداً ما خفي منها عمداً، خاصة وأنه انتابنا إحساس أن المسألة فيها «إن»، فقد حاولنا معرفة أسباب اختفاء د. أبو سكة عن الجلسة.. إلى أن أفادنا مصدر مطلع أن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء (اشترط) على الجهة المنظمة أن (يحاضر) لا أن (يحاور)، وأنه طلب أن يتفرد بالمنبر والحديث ومخاطبة الجمهور!!!

الغريب أن بعض الصحف الرسمية السورية غطت الحدث في اليوم التالي على الصفحات الأولى دون أية إشارة لغياب د. أبو سكة عن الجلسة.. على الرغم من أنها هي التي أعلنت عن مشاركته في الحوار في عددها السابق.. فيا للمهزلة!! ■■

الحركة النقابية والمسؤولية التاريخية لا تهاون في الدفاع عن حقوق العمال



حقوق عمالية.. لكنها في خبر كان!

قد يتفاجأ الكثيرون إذا عرفوا أن العمال العاملين في المناطق الحرة والصناعية والمحدثة على القانون (١٠) ذي المثلث الكبيرة، لا يخضعون لأي قانون من قوانين العمل السورية، وبالتالي فهم لا يحصلون على أي من المميزات والمكاسب التي تؤمنها لهم تلك القوانين، على قلتها ومحدوديتها ..

ما يرى بأمر العين، مع ازدياد أعداد تلك الشركات والمعامل في المناطق الصناعية، هو حجم العمالة الكبير المتواجد في تلك المنشآت، وجميعهم ليس لهم أية حقوق تقريباً .. وللتأكد من ذلك، يمكن لأي مشكك، وخاصة في الجهات الوصائية أن يقوم بجولة إلى المنطقة الحرة في منطقة الجمارك وعدرا، حيث سيصدمه مجموع العمالة هناك، وتقول التقديرات أن هناك أكثر من (٦ آلاف عامل) وبعضهم دون سن العمل.

من جهة ثانية، يجب التأكيد على أن العمال الذين يعملون في المنشآت الصناعية، يخسرون الكثير من الامتيازات العمالية، ومنها على سبيل المثال أنه لا يوجد داخل معظم المعامل الخاصة التي يعملون بها تنظيم نقابي، وليس هناك حقوق مثبتة لهم، اللهم سوى الأجر الزهيد الذي يتقاضونه، والقسم الأعظم من هؤلاء العمال غير مسجلين بالتأمينات الاجتماعية وإذا سُجِّل البعض منهم فيتم ذلك على أساس الحد الأدنى من الأجر مع توقيع استقالة مسبقة، وبراعة ذمة. ويمكن أن نعطي أمثلة على ذلك من معامل ومنشآت خاصة في قطاعات مختلفة:

- ١ - قطاع الكيماائية: معمل دومينا لإنتاج الأدوية ومستحضرات التجميل (دير العصافير).
- ٢ - قطاع الغذائية: معمل صباغ وشركاه لإنتاج المواد الغذائية(طريق الكسوة).
- ٣ - قطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية: شركة الصناعات الحديثة للكالبلات (تل كردي).
- ٤ - قطاع الصناعات النسيجية: شركة الحجار للصناعات النسيجية(طريق عدرا).

وطالما الحديث عن الحقوق المهدورة، فمن الضروري الإشارة إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكثير منها غير نظامي، لا يلتزم معظمها بأي شرط من الشروط الضرورية للصناعة، مثل الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية التي تؤمن بيئة العمل وسلامة العامل (معامل البلاستيك بين الأبنية في أحياء المخالقات، ورش التريكو، مشاغل الخياطة المنتشرة أيضا ضمن أقبية شبيهة بالسجون، لا ترى النور، وفيها الهواء الفاسد، والعمال هنا ليس لهم سوى الرحمة، وما يتفضل به أصحاب هذه المنشآت عليهم.

وإذا كانت الصورة على هذه الشاكلة في معظم منشآت ومعامل القطاع الخاص، فإن أوضاع العمال في قطاع الدولة وتحديد أولئك المعينين على أساس الفاتورة، وعلى أساس ثلاثة أشهر والموسميين وغيرهم من العمال والبالغ عددهم أكثر من (٤٠ ألف عامل)، ليس بأحسن حالاً .. إذ تنفق الذهن الإداري البيروقراطي و اخترع أشكالاً من التعيين يحرم العمال من خلالها من كل الحقوق التي يتمتع بها العامل المثبت، حيث أشار تقرير الرابع عشر إلى موافقة رئيس الاتحاد العام الرابع عشر إلى موافقة رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٧٥٨/خ/٦٤٩٩) تاريخ ١٢/٠٧/٢٠٠٥ والذي ينص على «تطبيق أحكام قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم(٥٤٧) لعام ٢٠٠٥، والصك النموذجي المرفق به جميع المواد الواردة فيه على جميع العمال المؤقتين والموسميين والعرضيين ما لم يصدر قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء يعدل القرار(٥٤٧) المشار إليه». وتابع التقرير قائلاً: «وردت المادة الأولى من القرار المذكور بشكل مطلق وشملت العمال على مختلف صكوك استخدامهم».

وأشار التقرير أيضاً «كما أن المادة (١٤) من الصك النموذجي المعتمد المشار إليه قد نصت: يزداد أجر العامل إذا استمر في الخدمة مدة سنتين اعتباراً من تاريخ مباشرة العمل يعد استخدامه ومن تاريخ الزيادة السابقة، وتكون الزيادة وفقاً لنسب علاوة الترفيع المنصوص عنها بالقانون الأساسي للعاملين في الدولة وبما لا يتجاوز السقوف المحددة في القانون». ومع ذلك كله، فوضع هؤلاء على حاله بل ويزداد سوءاً أكثر فأكثر، وتعرض الإدارات العامة عن إنصافهم وتسوية أوضاعهم بما يضمن أبسط حقوقهم الإنسانية ..

■ عادل ياسين

تعرض النقابات في مؤتمراتها الجاري عقدها الآن القضايا المتعلقة بالشأن العام والذي له صلة بالطبقة العاملة،كوضع القطاع العام الصناعي والقطاع الإنشائي والخدمي، وحقوق ومطالب العمال. ويتضح من خلال هذه المؤتمرات الدور الهام المفترض أن تلعبه الحركة النقابية على هذه الأصعدة من زاوية تشخيصها لمشاكل القطاع العام الحقيقية والمتمثلة بألية النهب والفساد الواسعة والتي عبرت عنها مداخلات النقابيين في مواقع الإنتاج والعمل، حيث تعيق تلك الآلية إمكانية تطوره وتوسعه وتجديده بالشكل الذي يساهم (وهو يساهم رغم كل التشكك فيه) في عملية التنمية وتحقيق نسب النمو الضرورية لحل المشاكل الاجتماعية مثل البطالة وتدني الأجور وارتفاع الأسعار، ويكوّن القاعدة الصلبة التي يستند إليها شعبنا في خياره الوطني: خيار المقاومة.

ومن المفيد الإشارة إلى ما يمكن أن تقوم به الحركة النقابية من خلال مؤتمراتها والتي هي الأخيرة في هذه الدورة من تقييم شامل يتصف بالجدية والشفافية والجرأة، ويخرج عن إطار التقارير المعتادة التي لم تقدم للحركة النقابية والطبقة العاملة ما يمكن اعتباره تقييماً لتجربتها خلال هذه الدورة والتي امتازت ب: أولاً: سياسياً: مأزق المشروع الأمريكي ومرامحته في المكان نتيجة للدور الذي لعبته المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق، مما أدى إلى توالي موجات الضغط السياسي والاقتصادي على سورية لموقفها الممانع للمشروع الأمريكي، وإصرارها على دعم المقاومة مما يترتب عليه ضرورة تعزيز هذا الدور واستمراره من خلال تعزيز الوحدة الوطنية الداخلية، وخلق الإمكانات الضرورية لصمود الشعب السوري بتحسين أوضاعه المعيشية وإطلاق الحريات الديمقراطية التي تمكنه من مواجهة قوى السوق الكبرى التي هي نقاط اختراق للعدو الخارجي وهي مركز للنهب والفساد الداخلي، وللحركة النقابية دور مهم في هذا السياق من خلال دفاعها عن القطاع

العام وتعرية ناهبيه وكشفهم ومقاومتهم، وكذلك الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة السورية وتحسين مستوى معيشتها وزيادة أجورها زيادة فعلية.

ثانياً اقتصادياً: لتسارع الإجراءات والبرامج التي تقوم بها الحكومة باتجاه نقل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد السوق من خلال التشريعات والمراسيم والتوجيهات المختلفة، والتي تعمل على تقديم كل التسهيلات والإعفاءات وحرية الحركة لرؤوس الأموال الأجنبية والعربية باعتبار تلك الأموال القادمة هي خشبة الخلاص للاقتصاد السوري وللمشاكل الاجتماعية مثل البطالة والفقر.

لقد لعبت الحركة النقابية دوراً مهماً في إفشال موجات الخصخصة التي سعت إليها الحكومة من طرح شركات عدة للاستثمار كالموائئ والسكك الحديدية، وهي لن تتوقف عند هذا الحد، بل ستسعى بأشكال أخرى للخصخصة مثل التشاركية، وتطوير رؤوس أموال الشركات من خلال طرح أصولها للبيع كأسهم... الخ.. مما

يوجب على القوى الوطنية والحركة النقابية التنبه لهذه المخططات ومواجهتها بحزم.

ثالثاً: المستوى المعيشي الذي يضغط بقوة

على الطبقة العاملة السورية من خلال ارتفاعات الأسعار المتصاعد بحدة منذ عدة سنوات، والذي وصل الآن إلى مرحلة خطيرة أدى إلى تدني القيمة الفعلية للأجور مما زاد من تفاقم الأوضاع المعيشية للعمال على الرغم من التطمينات التي تقدمها الحكومة والأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكذلك قيادة الحركة النقابية التي تساعد على إشاعة تلك التطمينات في أوساط الطبقة العاملة من خلال التصريح الدائم بأن الأجور زادت ١٠٠٪ دون الإفصاح عن أن هذه الزيادات زيادات اسمية لا تليي حاجات العمال الفعلية لشراء ما يلزم من غذاء وكساء وسكن وطبابة وتعليم...الخ، والدليل هو وضع الطبقة العاملة وما تعكسه النقابات وغير النقابات في المطارح المختلفة.

رابعاً: الوضع النقابي من ناحية قدرة الحركة النقابية على خلق تلك الصلة القوية مع الطبقة العاملة والقدرة على تعبئتها وتنظيم حركتها بالشكل الذي يؤمن فاعليتها في تحقيق مطالبها المتطورة دوماً مع تطور الحياة، والدفاع عن حقوقها المكتسبة والتي يجري الهجوم عليها بأشكال مختلفة، قانونية وإجرائية، مما يزيد البون بين الحركة النقابية والطبقة العاملة اتساعاً

كان معمل الخزف الموجود في منطقة حوش بالاس في ريف دمشق، الذي يعمل فيه حوالي ٢٠٠ عامل وفني، ينتج بالآلته القديمة قبل عام ٢٠٠٠، ما بين ٧٠ ـ ٨٠ طن خزف شهرياً. لكن بعد أعمال الصيانة والتحديث والتطوير، واستيراد العديد من الآلات الحديثة، مثل فرن شوي ـ مكبس ومكنة تزجيج وخط تشكيل آلي وآلة طباعة وغيرها.. وذلك في عام ٢٠٠٠ والتي كلفت الخزينة العامة أكثر من ثلاثمائة مليون ل.س، انخفض الإنتاج إلى ٣٠ ـ ٤٠ طن شهرياً، وبمستوى جودة أقل من السابق.

مثلاً كان الفرن ـ الذي قيل عنه إنه جديد ـ ينتج وسطياً حوالي ٨ طن يومياً من مادة بسكويت الخزف، على أيدي الخبراء الأجانب، لكن بعد مغادرة هؤلاء الخبراء بفترة وجيزة انخفض إنتاج الفرن إلى متوسط قدره ١.٥ طن يومياً.

ومنذ الربيع الأخير من العام الماضي، بدأ

هل جاء دور معمل الخزف؟؟

نقل العمال والفنيين، إلى معمل الزجاج، ثم أوقف المعمل عن العمل، بأمر المدير العام للشركة، أو غيره، تحت حجة الصيانة، وبقي في المعمل حوالي ٢٥ عاملاً بمن فيهم أمناء المستودعات، يدأومون دون عمل، وحتى الآن، ورغم مرور أكثر من ثلاثة أشهر على توقيف المعمل عن العمل الحال هو ذاته، ولم تجر أية حركة صيانة، ولا يعرف أحد متى تجري هذه الصيانة، أو يسأل عن وضعه ومصيره المجهول.

أسئلة ملحة تتبادر إلى الأذهان، هل حقاً جرت الإصلاحات واستيراد الآلات اللازمة (الحديثة) بمصداقية، أم أنها كانت آلات منسقة جرت عليها إصلاحات ودهان وتلميع، كما شك بذلك فنيون وعمال؟

ثم كيف يمكن أن تجري عملية الصيانة، بعد نقل أكثر من ٨٠٪ من العمال والفنيين إلى معمل الزجاج؟. ثم هل هو مال داشر لا يسأل أحد عن وضعه ومصيره؟ أم أن المعمل خسر عن قصد وتصميم من أجل ضمه إلى قافلة مؤسسات القطاع العام الإنتاجية المرشحة للخصخصة أو التآجير أو التشاركية؟

يا أولي الأمر، اسألوا وحققوا في وضع ومصير معمل الخزف، من أجل إعادته إلى العمل، واحرصوا على أموال الشعب والوطن، من الضياع والنهب، فهي أمانة في أعناقكم.

■ «عامل حريص»

«عالوعد ياكمون»؟؟



بما أننا في قاسيون نفتش عن أي بصيص أمل يخص العمال ونتمسك به حتى الأخير، لذلك لا يمكن أن نفوت جملة أو تصريحاً متفائلاً لأحد المسؤولين إلا ونعتبره بمثابة وثيقة بين أيدينا نتابع تنفيذها ..

هذه المرة وقعت أوصارنا وأسماعنا على تصريح لمدير المؤسسة العامة للاستهلاكية أتى في رده على تساؤلات والملاحظات التي وجهها ممثلو اللجان النقابية في فروع المؤسسة بدمشق وريفها في مداخلاتهم بمؤتمر عمال المصارف والتأمين، أوضح فيه أن الإدارة توصلت إلى مشروع مرسوم للحوافز وصفه أنه بأقل تقدير يعتبر تطويراً فعلاً لعمل المؤسسة، وسيكون بمثابة اختراق حقيقي للمعيقات البيروقراطية وعثرات القوانين والأنظمة التي ما فتئت تكبل الإدارات الساعية للتطوير والتحديث.

مدير الاستهلاكية أكد أن نظام الحوافز العتيد المرتقب سيتيح للعمال والموظفين أن يحصلوا على نسب مباشرة على المبيعات الجارية، وهذه النسب لا علاقة لها لا بالأرباح ولا بالخسائر.. فهل سيصدق المدير ويستفيد العمال فعلياً من ذلك؟ هذا ما سيظهر قريباً .. وكما يقول المثل: «بكرة بيدوب التلج وبيان المرج»!!

■ ■

نقابات عمال دمشق تبدأ عقد مؤتمراتها

آراء ومواقف متباينة... والعمال مصرّون على مطالبهم الأساسية

افتتحت نقابات عمال دمشق مؤتمراتها السنوية لهذا العام بمؤتمر نقابة عمال المصارف والتأمين، الذين عقدوا مؤتمرهم يوم الخميس في ١/٢٠٠٧ بحضور أعضاء مكتب النقابة ورئيس اتحاد عمال دمشق ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ووزير الاقتصاد وأمين فرع دمشق.

ألقى رئيس مكتب النقابة مداخلة أشار فيها إلى عدد الاجتماعات التي أنجزها مكتب النقابة خلال هذه الدورة ٢٠٢/ اجتماعاً دورياً منها ٤٣/ اجتماعاً في عام ٢٠٠٦ إضافة إلى إرسال ٤٣٠/ عاملاً وعاملة إلى رأس البسيط.

غاب عن مداخلة نقابة عمال المصارف الإشارة إلى التطور السريع في إقامة المصارف الخاصة وسوق الأوراق المالية وشركات التأمين الخاصة وانعكاس ذلك على الاقتصاد السوري بشكل عام وعلى أوضاع المصارف العامة ودورها في الاقتصاد السوري من حيث التنمية وتحويل المشروعات التي تسهم في رفع معدلات النمو وتخفيف حدة البطالة، كذلك غاب عن تلك المداخلة الإشارة إلى العاملين في المصارف الخاصة من حيث السعي لتسيبهم للنقابة ومعارضة أصحاب المصارف الخاصة لعمليات التسيب وإرغام العاملين في هذه المصارف على كتابة تعهد بعدم الانتساب إلى نقابة عمال المصارف والإا رفع مكتب النقابة مذكرة بخصوصها إلى الاتحاد العام للنقابات طالباً المساعدة لحل هذا الإشكال.

قدم عدد من النقابيين مداخلاتهم التي تنوعت في طرحها للمشاكل التي يعالجها القطاع المصرفي وبنقيد القطاعات الأخرى مثل الاستهلاكي، مؤسسة التجارة ـ المالية... الخ فقد غلب على الكثير من تلك المداخلات الطابع الروتيني في عرض المشاكل ذات الطابع الخاص بكل قطاع والتي وزنها أقل مما يعاينه العمال في القطاعات المختلفة التابعين لهذه النقابة والذي كان من المفترض طرحها بشكل واضح وصريح أمام النقابيين والمسؤولين الحاضرين لهذا المؤتمر. بعض المداخلات لامست جزء المشكلة الرئيسية الذي أوصل البلاد والعباد إلى ما وصل إليه.

الفساد والنهب هو السائد

هذا ما أشارت إليها للجنة النقابية بفرع دمشق للاستهلاكيين حيث قالت: إن الجهات المتورطة بسرقة القسائم التموينية المطبعة والجريدة الرسمية التي قامت بطبع وبيع دفاتر التموين بقيمة (٢ مليار ل.س) مع بعض العناصرمن الاستهلاكية الذين أودع بعضهم السجن، ولكن المستغرب أن بعض العناصر المتهمه بسرقة ١٥ ـ ٢٠ مليون ل.س خرجوا

- ❖ بعض العناصر المتهمه بسرقة (١٥ ـ ٢٠) مليون ل.س خرجوا بكفالة (١٠٠٠ل.س).**
- ❖ سياسات الحكومة الاقتصادية متوافقة مع توجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.**
- ❖ ضرورة تبني حق الإضراب والاعتصام للطبقة العاملة.**
- ❖ تمنيات بعودة أنفلونزا الطيور على أمل أن يهبط سعر «الفروج»!**
- ❖ مللنا اللجان ونطالب بإصدار قانون إصلاح القطاع العام.**
- ❖ رفع الحد الأدنى للأجور ليتناسب مع الأسعار.**
- ❖ ضرورة نشر التنظيم النقابي في شركات القطاع الخاص..**

بكفالة (١٠٠٠ل.س) من السجن ومنهم متواري عن الأنظار رغم اختلاسه حسب الحسابات (٧٠مليون ليرة سورية)، وتابعت المداخلة يوجد في فرع اللاذقية اختلاس بنصف مليار ل.س سكر لعدة أعوام سابقة رجالانها مدراء سابقون وأمناء مستودعات وبعض العاملين. وطالبت المداخلة القضاء أن يحكم بالعدل وخاصة في قضايا اختلاس المال العام وأن يكون منصفاً ويمنع التجاوزات والاختلاسات صوناً للملكيات والتي أصبحت كبيرة وكبيرة جداً . وطالبت أيضاً مواجهة ثقافة الفساد واستئصاله من جذوره عبر ثلاث روافع أساسية الحكم الجيد، الشفافية، المكاشفة ـ المساءلة والمحاسبة وتحديد الرقابة من السلطة التنفيذية.

غياب مطالب العمال

مداخلة اللجنة النقابية في ريف دمشق أشارت إلى الزيادة في عدد الأوراق والرسوم في تقرير النقابة وإلى عدم التقدم بمطالب العمال . وتابعت المداخلية قائلة: لو علمتم ما هي المطالبة لكنتم أيقنتم تماماً أن النضال النقابي في مهب الريح. وطالبت بضرورة إعادة التوازن بين الدخل والإنفاق، وأيضاً إصدار قانون الضمان الصحي وتشميل كافة العاملين بالدولة بهذا النظام.

غياب التنظيم النقابي عن القطاع الخاص

اللجنة النقابية في مؤسسة سندس أشارت إلى التوسع الحاصل للقطاع الخاص وضرورة نشر التنظيم النقابي في شركات القطاع الخاص حفاظاً على دور النقابات، لأن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والمعنوية التي يتعرض لها العمال في هذا القطاع كبيرة، وإذا لم تتحرك كنقابات سيأتي يوم يطالب فيه العاملون بهذا القطاع بتشكيل نقابات خاصة بهم للدفاع عن مصالحهم وقضاياهم أمام جبروت أرباب العمل .

توجهات الحكومة وتعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

حظيت مداخلة النقابي حسان سعيد والتي أشار فيها إلى تعرض الحركة النقابية للضغوطات والمراد منها تحييد التنظيم النقابي عن دوره ومهامه خدمة لقوى الرأسمال المعولم وقوى الفساد، وهذا يأتي من خلال مجموعة من القرارات والتشريعات المناهزة كلياً لصالح المستغلين والمستثمرين، فسياسات الحكومة الاقتصادية تأتي متوافقة مع توجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وتابع النقابي إحسان سعيد التأكيد على تفعيل دور التنظيم النقابي لحماية العمال وتعزيز الثقافة المقاومة للمشروع الأمريكي كون الطبقة العاملة السورية هي التي تدفع فواتير السياسات الاقتصادية. وأخيراً أكدت المداخلة على ضرورة رفع الحد الأدنى للأجور ليتناسب مع الأسعار وكذلك ضرورة تبني حق الإضراب والاعتصام للطبقة العاملة لحماية القطاع العام من الخصخصة والاستثمار، وكذلك لحماية حقوق العمال ومصالحهم.

قصيدة شعرية بدلاً من المداخلة

النقابي حسام منصور قدم قصيدة شعرية بدلاً عن المداخلة مبيناً فيها واقع حال الفقراء من شعبنا وعدم قدرتهم على الاقتراب من الممنوعات من اللحم والفروج والخضار، والذي يتمنى بالقصيدة أن يعود مرض أنفلونزا الطيور علّ سعر الفروج والبيض أن يهبط فيتمكن العمال من شرائه، حيث رسمت هذه القصيدة الالتزاماة العريضة على وجوه المسؤولين الحضور وأوطأت عدم السرور إلى قلوبهم.

لا يوجد فقر والأجور زادت ١٠٠٪

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال أكد في معرض رده على إحدى المداخلات قائلاً: نحن لا نعاني من الفقر، ونحن في بلد قد تضاعفت فيه خلال خمس سنوات رواتب العمال أكثر من ١٠٠ ٪، والدليل على أننا لا نعاني من الفقر الكم الهائل من المواطنين الذين يتمتعون العمل في القطاع العام.



وتابع في نهاية المؤتمر سرد الإنجازات التي تحققت للعمال بقراعته للكتاب الصادر عن الاتحاد العام والمدونة فيه تلك الإنجازات.

وزير الاقتصاد ينفي؟؟

كان لوزير الاقتصاد النصيب الأكبر في الرد على مداخلات النقابيين وتساؤلاتهم وشكوكهم حول ما تقوم به الحكومة من إجراءات وما تصدره من مراسيم وتشريعات موضعاً خطأ تلك الشكوك خاصة وأن ما تقوم به الحكومة الآن يأتي في سياق بناء أسس أركان اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يكتمل بناؤه بعد بدلاً عن الاقتصاد السابق الذي سمته الرئيسية كما قال الوزير التخطيط المركزي والذي لم يعد يتناسب مع التوجهات الجديدة لبناء اقتصاد السوق الاجتماعي والذي لا م فيه العمال على مواقفهم من عملية البناء هذه مطالباً العمال أن يكفوا عن شكوكهم ويتركوا الحكومة تعمل أنها في النهاية تعمل لصالح هذا البلد ومن أجل هذا البلد، ولم ينس السيد الوزير أن يؤكد على أنه والفريق الاقتصادي من هذا البلد وقلبيهم عليه، وبالتالي لا يجوز التشكيك بما يفعله هذا الفريق.

وفي معرض رده على مداخلة النقابي إحسان سعيد حول تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد لدولي، أن الحكومة لا تأخذ بتلك التعليمات إلاّ ما هو صالح لبناء اقتصاد السوق الاجتماعي، وأضاف نحن نستفيد من خبرات تلك المنظمات في عملية البناء ولا تفرض هذه المنظمات شروطها علينا، ومن هنا فإن من غير المقبول طرح القضايا بدون علم بها والإتهام والتجريح المتواصل لأعضاء الفريق الحكومي على ما تقوم به من إنجازات كبيرة على الصعيد الاقتصادي.

لم ينس الوزير أيضاً من التعرّيج على الطبقة الوسطى التي زالت من الوجود بفعل النظام الاقتصادي السابق والذي لم يستطع إنعاشها والإبقاء عليها وهو ما تحاول الحكومة الحالية العمل عليه، مشيراً أيضاً إلى الهاجس الرئيسي الذي له علاقة بالغلاء حيث قال:

عندما نتحدث عن الأسعار، لا قيمة لمستوى التضخم لوحده، يجب أن تتسب هذه القيمة هذه النسب إلى مؤشر آخر هو متوسط دخل الفرد .

مؤتمر عمال المواد الكيميائية

عقدت نقابة عمال المواد الكيميائية مؤتمرها بحضور رئيس الاتحاد المهني للصناعات الكيميائية والنفط، حيث ألقى رئيس المكتب مداخلة مشيراً فيها إلى النشاط النقابي تجاه عمال القطاع العام والخاص، فقد قامت بجولات إلى منشآت القطاع الخاص وأجرت تسييبات لهم في النقابة والتي نجح بها المكتب في بعضها ولم ينجح في الأخرى، وتابع رئيس المكتب غسان السوطري مداخلة متسلاً حول استمرار وضع القطاع العام الصناعي بقوله: من حقنا أن نساءل هل ستبقى

• رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال:

لا نعاني من الفقر والأجور تضاعفت أكثر من ١٠٠٪.

• وزير الاقتصاد:

لا يجوز التشكيك بما يفعله الفريق الاقتصادي!!!.

هذه الشركات رابحة في ظل التنافس الشديد وتحرير الأسواق، إننا نطالب أن يصدر قانون إصلاح القطاع العام، وليس مقترحات لجنة مشكلة هنا ولجنة مشكلة هناك، لأننا مللنا اللجان والتي لم يصدر عنها أي شيء مفيد للقطاع العام ونطالب بتحرير القطاع العام من القيود المفروضة عليه حتى تكون له حرية الحركة وقدرة المنافسة، انتهت المداخلة.

والملاحظ في هذا المؤتمر غياب القطاع الخاص إلا من مداخلين لشركة أيمن زهير واليونيفارما لم تعكسا الوضع الحقيقي لعمال القطاع الخاص العاملين في مجال التصنيع الدوائي والكيمياوي والتي تنتشر بأعداد كبيرة في المناطق المختلفة والتي يعمل في البعض منها أكثر من(١٠٠ عامل) مثل شركة الرومينا لإنتاج الأدوية والمكياج كذلك في مجال صناعة الدهان حيث يوجد أكثر من ٥٠٠ منشأة تصنع الدهانات وفي أغلبها عمال غير مسجلين بالتأمينات الاجتماعية وغير منسبين للنقابة، وهذا لم يقله المؤتمر بشكل واضح وجلي من خلال ما طرح.

أبرز المداخلات التي تحوي مطالب عمالية واضحة مداخلة للجنة النقابية لعمال الزجاج في القدم والتي ركزت على:

- رفع رواتب العمال بما يتناسب مع الوضع المعيشي.
- رفع قيمة الوجبة الداعمة بما يتناسب مع السعر الراجع.
- إعادة فتح تعويض الاختصاص للفنيين ـ ثانوية صناعية ـ تدريب مهني.
- منح طبعية العمل لجميع العمال وحسب القانون(٥٠).
- رفع الاعتمادات الخاصة بالطبابة والمزايا العينية في موازنة الشركة.
- الإسراع بإصدار التعليمات التنفيذية لقانون الأعمال المجعدة الخطرة.
- إعادة صرف الساعة الحرارية لعمال الزجاج.

منافسة شديدة للشركة وتطنيش لمطالب عمالها

أشارت مداخلة نقابة عمال الدهانات إلى المنافسة الشديدة التي تتعرض لها الشركة من قبل معامل وورش القطاع الخاص المنتج للدهانات والتي تزيد عن ٥٠٠/ معملاً وورشة.

وأضافت المداخلة إلى أن وزارة المواصلات لم تلتزم باستجرار ما يلزمها من المنتج وطلابت بضرورة الزام وزارة المواصلات باستجرار ما يلزمها من دهانات الطاقة الحرارية /الترموبلاست/.

أما في المجال العمالي فكانت المطالب:

- إدراج اسم شركة أميةقبائمة الأعمال الشاقة والخطرة وشمولهم بالمرسوم(٣٤٦).
- ضرورة توزيع نسبة من الأرباح المحققة بالشركة على العمال.

شؤون نقابية

٢ ـ إصدار قانون الضمان الصحي الذي يشمل معالجة العاملين وأسرهم والمتقاعدين مع توفر المستلزمات لتطبيقه.

مطالب وحقوق مغيبة

مداخلة اللجنة النقابية لعمال الكبريت أشارت إلى واقع الشركة السيئ من حيث توقفها عن الإنتاج أو من حيث حقوق العمال، وخاصة حقهم بأجورهم المتأخرة الدفع، إضافة لحرمانهم من حقهم بالطبابة ـ واللباس ـ الوجبة الغذائية ـ مؤتمر نقابة عمال الإسمنت والأترنيت: افتتح المؤتمر بحضور رئيس الاتحاد المهني لعمال البناء والأخشاب وأمين فرع دمشق لحزب البعث ورئيس اتحاد عمال دمشق.

من الملاحظ في هذا المؤتمر:

- غياب ملحوظ لأعضاء المؤتمر، حيث يبلغ عدد الأعضاء ٦٠ عضواً.
- غياب تام لممثلي العمال في القطاع الخاص والذين يشكلون الأغلبية في عدد اللجان النقابية (٨ لجان نقابية) مقابل أربع لجان في القطاع العام.
- ضعف المشاركة من قبل أعضاء المؤتمر فقد كان عدد المداخلين من الحضور خمسة، كانت مداخلة مكتب النقابة والتي قدمت بإسهاب للوضع السياسي بحيث طغى على الجانب المهني والمطليبي في تلك الكلمة والتي أشرت في بعض جوانبها إلى ضرورة أن تجد الحكومة حلولاً للوصول إلى توازن ما بين الدخل والإنفاق وتحسين ظروف العاملين الاجتماعية والمعيشية والتي أصبحت من أخطر المشاكل لأنها تمس حياة العامل اليومية وتؤدي إلى محدودية العمل والإنتاج، وأكدت على ضرورة إعادة النظر بالأجور لتحقيق الحياة الكريمة، ودكرت بضرورة التوازن بين الأجور والأسعار.

اللجنة النقابية في المؤسسة العامة للإسمنت حددت مطالبها

- ضرورة تكليف المؤسسة بتنفيذ مشاريع جديدة للإسمنت.
- تشميل العاملين بالمؤسسة بالطبابة الكاملة دون النظر إلى عددهم.
- صرف الحوافز الإنتاجية عن أيام الإجازات الإدارية.
- إعادة النظر برفع نسب طببيعة العمل وتشميل كافة العاملين في صناعة الإسمنت.
- تحسين الرواتب والأجور بما يتناسب وارتفاع الأسعار الخيالي.
- اللجنة النقابية لشركة إسمنت عدرا: ركزت على جملة القضايا التالية:
 - رفع سقف صرف الوصفات الطبية لأسر العاملين من صندوق المساعدة الاجتماعية إلى (٢٥٠٠ ل.س).
 - صرف قيمة الوصفة بالكامل.
 - رفع طببيعة العمل للعاملين في الشركة بما يتناسب مع صعوبة العمل في صناعة الإسمنت.
 - زيادة نصيب الشركة من المساكن العمالية.
 - زيادة الرواتب والأجور للعمال من الفئة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة.
 - فتح سقف العمل والإضا في.
- اللجنة النقابية في معمل إسمنت دمر: أشارت إلى توقف خط الأنابيب عن الإنتاج منذ أكثر من عشر سنوات وتكدس المخزون في ساحة الشركة، كذلك أشارت المداخلة إلى وجود ٣٥٪ من عدد العمال مصابين بمادة الأسبينوس المسرطنة حيث تمت إحالتهم إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

العمال من يدافعون عن القطاع العام

في مداخلة النقابي دعاس الشيخ من إسمنت عدرا عدّد العراقيل التي توضع في وجه تطوير القطاع العام، وأكد أن العمال والتنظيم النقابي متمسكون بالقطاع العام، وأن من يدافع عن القطاع العام هم أصحاب المصلحة الحقيقية في تطويرة وتعزيز دورهِ، وأشار أيضاً إلى من قام بحلب بقرة القطاع العام حتى استنزفت ولم تعد قادرة على إعطاء الحليب، فقرّر ذبحها! وأكد أخيراً على ضرورة زيادة الأجور والرواتب وتثبيت الأسعار حتى يتمكن العامل من أن يعيش حياة كريمة.

■ **متابعة قاسيون**

الاحتقان يهدد بالوصول إلى مستويات سياسية.. إضرابات عمالية في مصر ضد الفساد وانخفاض الأجور

٢٠٠٠ «أحمد زكي» يعيدون تجسيد «البريء» واقعياً

يبدو أن الحكومة المصرية لا تستفيد من دروس التاريخ ولا تعتبر.. فقد نقل موقع موجة خبرا عن قيام ٢٠٠٠ جندي من قوات أمن محافظة الغربية بالدخول في إضراب عن الطعام اعتراضا على سوء المعاملة التي يلقونها من قادتهم خاصة بعد وفاة زميلهم أمير حسن مصطفى -٢٢ عاما - الذي أطلق النار على نفسه احتجاجا على سوء المعاملة..

ويشير الخبر إلى أن واقعة مشابهة حدثت في المعسكر ذاته أدت إلى إصابة أحد المجندين إصابة خطيرة بعد محاولة انتحار فاشلة.. تذكرنا هذه الواقعة بأحداث الأمن المركزي عام ١٩٨٦ عندما قام جنود هذا السلك بإضراب احتجاجي في عدد من المعسكرات ما دفع بالحكومة آنذاك إلى الاستعانة بالجيش وإعلان حظر التجول.. ورغم أن الحكومة التي أقالمت وزير الداخلية آنذاك اللواء أحمد رشدي أعلنت أسباباً غير حقيقية للأحداث إلا أن كل الدلائل والقرائن كانت تشير إلى أن الأسباب الرئيسية للأحداث إنما يرجع لسوء المعاملة التي يلقاها جنود الأمن المركزي بما فيها معاملتهم كالكلاب التي تطلق على أفراد الشعب لقمع أي تمرد أو احتجاج سياسي.. وهي الأحداث التي كان المخرج الراحل عاطف الطيب قد تنبأ بها في عمله السينمائي الرائع - البريء - وقام ببطلولته الممثل الراحل احمد زكي في بداية الثمانينيات، ورغم أن الحكومة كانت قد حاولت استدراك هذا الخطأ ببعض الإجراءات الشكلية مثل تحسين معاملة أفراد وجنود الأمن المركزي وصرف وجبات غذائية لهم، إلا أنه يبدو ونظراً لطبيعة الدور الذي رسمته الحكومة للأمن المركزي كعصا ضاربة وقامعة للشعب قد أعادها مرة أخرى للأسلوب المهين نفسه في التعامل مع الجنود بهدف إحكام السيطرة عليهم هذه المرة وصرفهم عن التفكير في طبيعة الدور الذي يقومون به.. ورجعت ربما لعادتها القديمة! ■■

النسخة المصرية من مسرحية «غربة»:

مين أكل الدستور...؟؟

في العدد ٣ من نشرة «عاطل» غير الدورية المصرية التي يصدرها إتحاد العاطلين المصريين (تحت التأسيس) أواخر الشهر الماضي أورد عدد من العاطلين عن العمل رؤيتهم ومطالبهم بخصوص التعديلات الدستورية الأخيرة التي شهدتها «أم الدنيا»، مؤكدين أن كونهم عاطلين لا يعني أنهم ليسوا جزءا من نسج مصر كوطن يعيشون فيه وهم الأفقر بين أبنائه وأكثر من يعاني من التغيرات السياسية والاقتصادية التي «تذبحهم» بها الحكومة.

وأكدت النشرة أن السؤال الجوهرى هو: هل تطالب الحكومة وحزبها الوطني اليوم بتغيير مواد الدستور حتى يتم اختراقها أو تعطيلها كما هو حادث الآن أم تقوم الحكومة وحزبها بوضع مواد جديدة تخدم فقط رجال الأعمال والطبقة المسيطرة في مصر؟ لتجيب وتوضح ما يلي:

أولاً: الحكومة واختراقها لمواد الدستور:	
١ - المادة ٤ من الدستور: تنص على أن «النظام الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تقريب الفوارق بين الطبقات ويكفل عدالة توزيع الأعباء» بينما الواقع الفعلي يظهر الفوارق الهائلة بين الفقراء والأغنياء مما يؤدى لتزايد اتساع الهوة بين أغلبية الشعب من الفقراء وبين الأغنياء..	يؤكد على أن الحكومة تقوم ببيع الممتلكات العامة أولاً بأول وبأبخس الأثمان لصالح الإقطاعيين الجدد وهذا بجانب طرد الفلاحين من أراضيهم.
٦ - حالة الطوارئ المفروضة على الشعب المصري لأكثر من ربع قرن هي خير دليل على الانتهاك المستمر للدستور...	
ثانيا: لضمان عدم سيطرة رجال الأعمال والقطط السمان...	
٢ - المادة ١٣ من الدستور: تؤكد على «أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة» إلا أن الواقع يؤكد على ارتفاع معدلات البطالة وتخلي الدولة عن الشباب ومن هم بسن العمل بل الأكثر من ذلك هو إصرار الدولة على القيام بتسريح العمال أو ما يسمى بالخصخصة.	

٢ - المادة ١٣ من الدستور: تؤكد على «أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة» إلا أن الواقع يؤكد على ارتفاع معدلات البطالة وتخلي الدولة عن الشباب ومن هم بسن العمل بل الأكثر من ذلك هو إصرار الدولة على القيام بتسريح العمال أو ما يسمى بالخصخصة.	
٣ - المادة ١٧ من الدستور: تؤكد على «كفالة الدولة لخدمات التأمين الصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة» والواقع العملي يؤكد استيلاء الحكومة على أموال التأمينات وتعمل الآن على خصخصة التأمين الصحي وبالقطع لا يتم صرف معاش بطالة لأي من العاطلين عن العمل الذين يبلغ عددهم في إحدى التقديرات ٨ مليون عاطل .	
٤ - المادة ٢٠ من الدستور: تؤكد على «مجانبة التعليم في مراحله المختلفة» ولا أحد الآن يجهل أن مجانية التعليم هي الأكذوبة الكبرى التي نعانى منها جميعا .	
٥ - المادة ٢٠ من الدستور: تؤكد على أن «الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام» والواقع الفعلي	

أضرب عمال شركة مصر للغزل والنسج الرفيع بكفر الدوار والتي يبلغ عدد العمال بها ١١ ألف و٧٠٠ عامل عن العمل الذي توقف تماماً بعد رفض الوردية الليلة مغادرة مصانع الشركة لتلتحق بها الوردية الصباحية حيث أعلن الإضراب من بداية الوردية الصباحية الساعة السادسة من صباح اليوم الأحد لتنضم إليها الوردية الثالثة التي تعمل من الساعة الثانية عصراً بالإضافة للوردية النهارية (وردية الصيانة).

وشكل العمال وفد منهم للتفاوض مع جهة الإدارة والحكومة ممثلة في محافظ البحيرة محمد شعراوي. وتبلورت مطالب العمال المضربين عن العمل في الآتي:

- سحب الثقة من اللجنة النقابية ومجلس الإدارة ومحاسبة إدارة الشركة الفاسدة التي أوصلت ديون الشركة إلى ٢ مليار جنيه رغم ارتفاع أسعار بيع الخيوط وإحالتهم للمحاكمة ..
- تسوية مجمل ديون الشركة وصرف نصيب العمال من حصيلة بيع أراضي الشركة
- صرف فورا ٤٥ يوم أرباح أسوة بعمال المحلة.
- زيادة الحافز الشهري وتقريب الفارق بين الحد الأدنى (١٧ جنيه .٩٠ جنيه).
- زيادة بدل الوجبة الغذائية
- طرده المستشارين الذين يعملون بعد خروجهم على المعاش مقابل مكافأة شهرية ١٢٠٠ جنيه .
- حق العمال في الترفيات التي توقفت منذ عام ١٩٩٥ والتي حركها إضراب عام ١٩٩٤ .
- زيادة نسبتهم في سعر بيع الخيوط التي زاد سعر بيعها للمستهلك.
- تحسين أوضاع القسم الطبي وتوفير وسائل مواصلات لائقة بشرياً بعد أن نهالت حافلات الشركة.

«قاسيون» ترصد إضرابات مصر:



الحديث عن سحب الثقة من اللجان النقابية الموجودة في بعض المصانع وربما يتصاعد ذلك إلى المطالبة بسحب الثقة من تنظيمات نقابية أخرى. ولكن من المعروف أن المطالب الاجتماعية في نهاية المطاف ليست إلا مجرد انعكاس لمطالب سياسية حقيقية في المجتمع. وإذا كان السؤال يشير إلى أن بعض القوى السياسية قد تكون وراء هذه الإضرابات فهذا الأمر غير مستبعد خاصة وأن المجتمع المصري الآن موجود فيه الكثير من التنظيمات السياسية المهمة التي لم تحظ بالاعتراف الحكومي أو الشرعي القانوني.

وماذا بخصوص درجة الروح الكفاحية في الإضرابات الحالية؟
في الحقيقة لا أستطيع الحكم على ظاهرة لست موجوداً في صلبها، ولكن الروح الكفاحية لدى العمال المصريين ليست ضعيفة الشأن، إلا أن الخوف هو من بعض المساومات وهذه من طبيعة العمل النقابي بما يؤدي إلى تأجيل إضراب أو آخر أو إلى كسره كما يقال في اللغة النقابية. ولكن من يضمن أن ذلك لن يمتد إلى قطاعات أخرى من العمال خاصة وأن مطالب العمال قد أهدرت تماماً في عملية الخصخصة التي أدت إلى زيادة البطالة في المجتمع والتي تعتبر الأساس في الكثير من التحركات الاجتماعية والسياسية التي قد يشهدها المجتمع المصري في مدى غير بعيد. ■■

عبد العال باقوري؛ «الفساد أقوى مؤسسة في مصر»

للوقوف على خلفيات وأبعاد الإضرابات في مصر أجرت قاسيون الحوار السريع التالي مع الصحفي المصري عبد العال باقوري:

الأستاذ عبد العال باقوري، ما حجم الإضرابات الحالية التي تشهدها القطاعات العمالية المصرية وما هي آفاقها ؟
هذه الإضرابات تعتبر جزءاً من الحراك السياسي الذي شهدته مصر في العامين الماضيين /٢٠٠٦. ٢٠٠٥/ وقد هدأ قليلاً ولكنه الآن يأخذ شكلاً اجتماعياً ممثلاً في حقوق العمال ومطالبهم الخاصة بالأجور وكل ما يرتبط بها من مكافآت وغيرها . وقد ارتبط ذلك بخصخصة بعض هذه الشركات، ومن المعروف أن صناعة الغزل والنسيج في مصر ذات تاريخ طويل وعمالها معتادون علي مثل هذه الأدوات وأعني أدوات الإضرابات دفاعاً عن حقوقهم ومن أجل إقرار هذه الحقوق والدفاع عنها، خاصة وإن قانون العمل المصري لم يعد يحظر الإضرابات، بالإضافة إلى أن مصر قد وقعت على اتفاقيات دولية تعطي العمال حق الإضراب دفاعاً عن مصالحهم. وهذا هو ما يحدث الآن تماماً وإن كان يحدث في قطاع محدد هو«قطاع الغزل والنسيج»، ولكن هذا القطاع يمكن أن يكون له تأثيرات على القطاعات الأخرى خاصة وأن الأزمة الاجتماعية في مصر تزداد حدة من حين لآخر وتأخذ أشكالاً مختلفة وتؤدي إلى نتائج مختلفة. ولذلك قد لا يكون مستبعداً، إذا لم تراع الحكومة عدالة المطالب الاجتماعية من ناحية وتراعي أن الظروف الاجتماعية تدعو إلى إصلاح سياسي حقيقي بحيث لا يكون مجرد شكل من الأشكال التي لا تؤدي إلى تغيير في تكوين السلطة وفي النخبة القائمة بهذه السلطة.

وأيّن تندرج قضية مكافحة الفساد في هذا السياق؟
مما لا شك فيه أن الفساد في مصر قد استشرى بشكل غير عادي فأصبح أقوى مؤسسة موجودة في المجتمع المصري ويتفوق على جميع المؤسسات الأخرى التي كنا نتحدث على أن لها دوراً في اتخاذ القرار السياسي، ولكن استفحال الفساد من ناحية أخرى أدى إلى شعور المواطن العادي بأن وطأة الفساد لم تعد تحتل. ومما لا شك فيه أيضاً

وهل يرتبط هذا الحراك بالقيادات النقابية التقليدية أم أن قياداته تشكلت عضواً، وكيف هي حال روحه الكفاحية؟

لقد أثبت هذا الإضراب أن المنظمات النقابية الرسمية ما تزال عاجزة وتدور في إطار الحكومة بدليل أن رئيس اتحاد العمال أخذ موقفاً أقرب إلى موقف الحكومة منه إلى العمال. ولذلك بدأ

الفشل ممنوع في حوارات الفرصة الأخيرة!

الحقيقية، والعمل على كسر الحصار المالي،
والتحريم الفعلي للاقتتال).

الرافت لنظر المتابعين كانت «تلبية الشروط» التي لا تحتاج إلى جهد كبير لتوضيحها! وهذا ما عبر عنه جبريل الرجوب في حديثه لوكالة فرانس برس: (يجب أن نتفق على حكومة وحدة وطنية تستجيب للاستحقاقات على المستويات الفلسطينية والإقليمية والدولية لضمان إعادة القضية الفلسطينية للصدارة) والاستحقاقات بكلامه تعني الشروط بكلام عباس. أما عزام الأحمد عضو الوفد الفتحاوي المشارك فيقول (إننا نسعى لحكومة فلسطينية تلتزم بقرارات المجلس الوطنية والاتفاقات الموقعة). في ظل هذه التوجهات تبدو المخاوف مشروعة من أن تتم التسويات المقترحة على حساب الموقف الوطني المقاوم، وهو ما أشار إليه الدكتور ماهر الطاهر المسؤول الأبرز في الجبهة الشعبية في حديثه لمرکز الإعلام الفلسطينية بقوله (الأزمة التي نشهدها الأراضي الفلسطينية، ليست أزمة حكومة، إنما الأمر أعمق من ذلك ، فهي أزمة حركة وطنية فلسطينية لم تتفق حتى الآن على برنامج عمل سياسي مشترك، مستفيد من التجربة الماضية، قائم على أساس التمسك بالثوابت الوطنية، واستمرار المقاومة، وعلى تشكيلات قيادية جماعية لإدارة الشأن الفلسطيني).

إن وقف العبث بأمن المجتمع، وكبح اندفاع قوى التخريب، يتطلب العزل السياسي/ التنظيمي لعناصر الأزمة الكامنة في أكثر من مكان، من أجل تصليب الفعل المقاوم والموحد لمواجهة مخططات العدو الإجرامية التي تستهدف التدمير التدريجي للمسجد الأقصى، وضم مساحات جديدة من الأراضي التي يضمها الجدار العنصري، إن جسامه الأخطار التي تهدد الشعب والقضية الوطنية بكاملها، تتطلب من الجميع التوحد حول برنامج عمل وطني مقاوم، يأتي في مقدمته ضرورة توفير الأمن الجماعي / المجتمعي للشعب الفلسطيني، وحماية إنجازاته .

لقاء مكة المرقب، مطالب أولاً وبوف
للمرحلة القادمة، تشارك فيها كل قوى الشعب
من أجل التصدي للخطة الأمريكية/الصهيونية
المتجددة، وهذا يرتبط أولاً وقبل كل شيء بوحدة
الرؤية والموقف تجاه معسكر الأعداء.

عبد القادر ياسين لـ «قاسيون»:

**المقاومة المسلحة ممر إجباري
للحركة الوطنية الفلسطينية**



أستاذ عبد القادر ياسين، ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها في الداخل والخارج الفلسطيني لوقف امتداد الصراع بين فتح وحماس ومنعكاساته؟

لواجهة هذا الخصم الوطني الفلسطيني أذاك. وما هي توقعاتك بخصوص اجتماع مكة؟

أعتقد بأن الأمر مستعص للغاية إلا إذا كان

أن نخوضها المقاومة الفلسطينية، لكن أطرافاً عديدة إقليمية سعت إلى تجميد هذا الشكل الكفاحي الملح في هذه المرحلة، ولكن إذا ما اتحدت القوى الوطنية الفلسطينية وضربت على

اعتمد أن الجبهة المتحدة للفصائل المستندة على إستراتيجية إحماء وطني، هي الوحدة الكفيلة

بالعلاج الحاسم لم تعاني منه الساحة الفلسطينية، بعيداً عن المسكنات التي يحاول المصلحون وصفها للسلطان المتفتش.

ولكن بعض القوى الفلسطينية تقول إن الأزمة تعدى أزمة حكومة فلسطينية، بل هي أزمة بالحركة الوطنية الفلسطينية التي تفتقد برنامج عمل سياسي مشترك، فهل توافق على هذا الرأي، وما هي نقاط التركيز في البرنامج المطلوب؟

ولكن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يقول إن البديل عن فشل اجتماع مكة هو حرب أهلية، ما تعليقك؟

محمود عباس هو من يذكي أوار الحرب الأهلية في الساحة الفلسطينية بعد أن أدار ظهره لحكومة حماس ذات الأغلبية البرلمانية، بينما كان يلهث وراء أولرت أو أي موظف إسرائيلي للقاءه. بمزيد من التوسع ما هو الدور الأمريكي-الإسرائيلي فيما يجري على الساحة

المنطقة العربية وفي مناطق الحكم الإداري الذاتي المحدود في الضفة والقطاع.

في كل الأحوال هناك من يرى أن العمليات الاستشهادية والنوعية التي تؤم إسرائيل تلعب دوراً كبيراً في إعادة الاعتبار بنهاية المطاف للقضية الفلسطينية سواء على مستوى الداخل الفلسطيني أو على المستويين الإقليمي والدولي بالنسبة لجمهور المقاومة؟

ما من شك أن العمليات الاستشهادية هي

ممر إجباري للحركة الوطنية الفلسطينية؟
وأقصد هنا تحصيل الحقوق الفلسطينية وهي لرد الاعتبار للفلسطينيين وهي أسلوب دفاعي وطني فلسطيني. وبهذا الصدد أذكر أن المخرج السينمائي الأمريكي الشهير مايكل مور سئل في إحدى الفضائيات الأمريكية: «هل يعني تأكيدك للفلسطينيين أنك تؤيد العمليات الاستشهادية؟»

منظمة التحرير الفلسطينية؟

منظمة التحرير الفلسطينية قائمة لكنها مجمدة بعد أن ذبلها المرحوم والمغفور له ياسر عرفات ومن بعده محمود عباس، والمضحك منهما وعلى التوالي كانا بنعشان هذه المنظمة مؤقتاً

الأمريكي الصهيوني، ومع الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر للأراضي المحتلة، فأين هو موقع المقاومة المسلحة مما يجري؟ الكفاح المسلح هو شكل من أشكال عدة يجب

نعمل مع إسرائيل، وبعد ذلك فلنحاسبهم على هذه العمليات»

■ **إعداد وحوار: عبادة بوظلو**
o.bozo@kassioun.org

أفيغدور ليبيرمان: المتحول الجديد في مش

■ **جهد أبو غياضة**

منذ غياب أرييل شارون عن الخارطة السياسية في إسرائيل وتزعم أيهود أولمرت لحزب كاديما الناشئ، ويعد إجراء الانتخابات الداخلية لحزب العمل وفوز عمير بيرتس الطارئ على العمل السياسي، كان واضحاً أن إسرائيل مقدمة على تغييرات دراماتيكية بالوضع السياسي والحزبي سيكون لها التأثير المباشر على سياق الأوضاع في المنطقة.

فمنذ أولى اللحظات لاندلاع حرب تموز على لبنان وقبلها الاجتياح الأخير لقطاع غزة كان واضحاً التخطيط التي تعيشه الحكومة الإسرائيلية بشكل عام وأولمرت خصوصاً. فمع اشتداد الحرب واتساعها أخذت معاناة إيهود أولمرت أبعاداً مختلفة ومجالات متعددة جعلت شعبيته تنخفض إلى أدنى مستوياتها. وقد جاءت هذه الأزمة مركبة من عدة عناصر أهمها:

١. الصفعة القومية التي وجهها جبارة لمقاومة الفلسطينية والمتمثلة بعملية الوهم المتبدد وتواصل إطلاق الصواريخ المصنعة محلياً من قطاع غزة.

٢. المستنقع اللبناني الذي غاص فيه جيش ولرت حتى الهزيمة بعد أن غرر به قادة الجيش وأوهموه أن بإمكانهم إحراز النصر عبر توجيه ضربات جوية قاضية بداية ثم بالدخول البري لأهم مسافات محددة.

٢. القضية الكامنة التي تلاحقه منذ ما قبل وصوله لمقعد رئيس الحكومة والمتعلقة باختلاس أموال وقبول رشاوى.

وسيجه لما تقدم فقد عدا أولمرت إسرائيليا العمل يفتقر إلى برنامج سياسي واضح وأنه أصبح لدى المعلقين لكم بقتحها على «إسرائيل» إطلاقة

حزباً تابعاً لكل رئيس حكومة يظهر على الساحة، ناهيك عن المؤشرات الخطيرة التي تثبت تراجعهم الحاد في أوساط الإسرائيليين.

وفي خضم هذا التخطيط جاء انضمام لبيerman إلى الحكومة وتسلمه وزارة الشؤون الاستراتيجية تمهيداً لمهمة جديدة، تأسست الحكومة القوية

على تعاطف ورؤيته الشخصية لم يأت يانهيار شعبيته بين الأوساط الإسرائيلية عموماً فقط بل أيضاً بين أعضاء ومناصري حزبه كاديبا. ففي استطلاع أجراه الحزب بين مناصريه عن الشخصية المناسبة لقيادته ورئاسة الحكومة، حصل أولمرت على تأييد ١٦٪ فقط.

١٠ الصعفة القومية التي وجهها جبابرة المقاومة الفلسطينية والمتمثلة بعملية الوهم

المبتدئ وتواصل إطلاق الصواريخ المصنعة محلياً من قطاع غزة.

٢. المستنقع اللبناني الذي غاص فيه جيش أولمرت حتى الهزيمة بعد أن غر به قادة الجيش وأوهموه أن بإمكانهم إحراز النصر عبر توجيه ضربات جوية قاصية بداية ثم بالدخول البري لأيام ومسابقات محددة.

٣. الفضيحة المالية التي تلاحقه منذ ما قبل وصوله لمقعد رئيس الحكومة والمتعلقة باختلاس أموال وقبول رشاوى.

ونتيجة لما تقدم فقد غدا أولمرت إسرائيلياً

وإذا عدنا قليلاً إلى نتائج انتخابات الكنيست الأخيرة وبروز نجم أفينغور ليبرمان زعيم حزب (إسرائيل بيتنا) الذي بات يحتل مساحة لا بأس بها في عناوين وسائل الإعلام وظهوره كلاعب أساسي في السياسة الإسرائيلية بعد أن اعتبره أولمرت طوق النجاة ولهث خلفه لضمه إلى ائتلافه الحكومي فقد بات طبيعياً أن تسلط الأنواء على ليبرمان وخصوصاً مع تعاطف الأرمة التي يعيشها حزب العمل ورئيسه عمير بيرتس، حيث رسخت في الأوساط الإسرائيلية الفكرة القائلة: بأن حزب العمل يفترق إلى برنامج سياسي واضح وأنه أصبح

وبات خطته للسيطرة على الحكم واضحة فهو سيفسح في المجال أمام أولمرت للفرق في لجان التحقيق وخصوصاً حول عقاراته، مثمناً سيفسح في المجال أمام بيرتس للفرق في الصراعات الداخلية في حزبه حيث سيظهر أنه الشخصية الأكثر استقراراً ومسؤولية في الحكومة ولا سيما بأن الصلاحيات التي طلبها وحصل عليها كوزير للتهديدات الاستراتيجية تلغي الحدود بينه وبين رئيس الحكومة ووزير الدفاع وتحوله عملياً إلى سلطة فوقهما علماً بأن هذه الوزارة فتحت الشهادة لدى المعلن: لكر، بقدر حاله «إسرائيل» «إطالة

حزباً تابعاً لكل رئيس حكومة يظهر على الساحة، ناهيك عن المؤشرات الخطيرة التي تثبت تراجعاه الحاد في أوساط الاسرائيليين.

وفي خضم هذا التخطيط جاء انضمام ليبرمان إلى الحكومة وتسلمه وزارة الشؤون الاستراتيجية تهيئاً لشق طريقه نحو رئاسة الحكومة المقبلة وباتت خطته للسيطرة على الحكم واضحة فهو سيفسح في المجال أمام أولمرت للفرق في لجان التحقيق وخصوصاً حول عقاراته، مثمناً سيفسح في المجال أمام بيرتس للفرق في الصراعات الداخلية في حزبه حيث سيظهر أنه الشخصية الأكثر استقراراً ومسؤولية في الحكومة ولا سيما بأن الصلاحيات التي طلبها وحصل عليها كوزير للتهديدات الاستراتيجية تلغي الحدود بينه وبين رئيس الحكومة ووزير الدفاع وتحوله عملياً إلى سلطة فوقها علماً بأن هذه الوزارة فتحت شهية لدى المعلقين، لكن بقدر حما على «اسرائيل» إطلاق

ففي استطراد أجراه الحزب ليس متصارعة عن الشخصية المناسبة لقيادته ورئاسة الحكومة، حصل أولمرت على تأييد ١٦٪ فقط. وإذا عدنا قليلاً إلى نتائج انتخابات الكنيست الأخيرة وبروز نجم أفيغدور ليبرمان زعيم حزب (إسرائيل بيتنا) الذي بات يحتل مساحة لا بأس بها في عناوين وسائل الإعلام وظهوره كلاعب أساسي في السياسة الإسرائيلية بعد أن اعتبره أولمرت طوق النجاة ولهت خلفه لضمه إلى ائتلافه الحكومي فقد بات طبيعياً أن تسلط الأضواء على ليبرمان وخصوصاً مع تعاظم الأزمة التي يعيشها حزب العمل ورئيسه عمير بيرتس، حيث رسخت في الأوساط الإسرائيلية الفكرة القائلة: بأن حزب العمل يفترق إلى برنامج سياسي واضح وأنه أصبح

١. الصفعة القومية التي وجهها جبابرة المقاومة الفلسطينية والمتملة بعملية الوهم المتبند وتواصل إطلاق الصواريخ المصنعة محلياً من قطاع غزة.

٢. المستنقع اللبناني الذي غاص فيه جيش أولمرت حتى الهزيمة بعد أن غرر به قادة الجيش وأوهموه أن بإمكانهم إحراز النصر عبر توجيه ضربات جوية قاضية بداية ثم بالدخول البري لأيام ومسافات محددة.

٣. الفضيحة المالية التي تلاحقه منذ ما قبل وصوله لمقعد رئيس الحكومة والمتعلقة باختلاس أموال وقبول رشاوى.

ونتيجة لما تقدم فقد غدا أولمرت إسرائيلياً

■ إعداد وحوار: عبادة بوظو
o.bozo@kassioun.org

إلهام الجماهير» وإلى «مزايا القائد» الذي يسيرون خلفه.

مقاطع سيرة غير مشرفة طبعا:
أفيغدور ليبرمان من مواليد (مولدافيا)، جا
إلى «إسرائيل» في عام ١٩٧٨ ومازال يتعلم فك
رموز اللغة العبرية حتى اللحظة.

ظهر ليبرمان في الساحة السياسية إبان حكومة الليكود عام ١٩٩٦ حين شغل منصب مدير عام مكتب رئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتياهو بعد أن أمضى سنوات عدة في صفوف الليكود .

معروف بكونه رجل المهمات القادرة والشخصية الصراعية المثيرة للجدول والأزمات حيث لم تسلب أي مؤسسة إسرائيلية أو حزب من لسانه الطويل والسليط، مهاجماً أعضاء الأحزاب والشرط والمحكمة العليا والنيابة العامة.

اضطر للاستقالة بعد سنة واحدة بسبب ملف جنائي يتعلق بالتهجم على طفل وضرب ضريباً مبرحاً.

شكل عام ١٩٩٩ حزب إسرائيل بيتنا وحصل
انتخابات عام ١٩٩٩ على أربع مقاعد وفي ٢٠٠٣
على ٧ مقاعد وفي ٢٠٠٦ على ١١ مقعداً بتحالف
مع «الاتحاد الوطني» وغداً بالتالي القوة الرابع
في الكنيست.

البرنامج السياسي لليرمان:
إلى جانب المطالبة بتغيير نظام الحكم في «إسرائيل» إلى النظام الرئاسي وإلى استقلال الوزراء من البرلمان، يتلخص برنامج ليرمان السياسي في المطالبة بتهجير أصحاب الأرض الفلسطينيين وطرد كل من لا يعتبر إسرائيل دولة يهودية صهيونية ولا يعتبر «الشديد الوطني الإسرائيلي» (هتكفا) شبيده. وهو يرى أن هدف الصهيونية هو الحفاظ على دولة ذات قومية واحدة هي اليهودية وأن وجود أقلية أخرى كبير يتناقض مع هذا الهدف. يدعو إلى تفسير كبير أسوان في مصر وتدمير طهران.



العقيدة العسكرية الروسية الجديدة

روسيا تتحكم جيوسياسياً في النزاعات القادمة

يوم العشرين من كانون الثاني ٢٠٠٧، كشف الجنرال محمود غاريفيف الخطوط العريضة للعقيدة العسكرية الجديدة في الاتحاد الروسي في نهاية المؤتمر الذي ترأسه في أكاديمية العلوم العسكرية التي يرأسها أصلاً في مقر وزارة الدفاع في موسكو. وفي هذه المقابلة، يشدد على وجوب أن تتصدى بلاده لعدم الاستقرار في بلدان معينة، وخصوصاً للحروب التي ستثيرها الولايات المتحدة في سياق بحثها عن الموارد الطبيعية (النفط والمياه، الخ.) سوف تتمتع روسيا عن أية مواجهة مباشرة وتصمم دفاعها لتلعب دور الحكم العالي.

فيكتور ليتوفكين: ما الذي دفع الدولة للتفكير في عقيدة جديدة؟ ما هي التجديدات المقترحة؟ ولماذا شاركت أكاديمية العلوم العسكرية؟

✧ الجنرال محمود غاريفيف: منذ تبني العقيدة العسكرية السابقة في العام ٢٠٠٠، تطور الوضع الجيوسياسي والعسكري السياسي تطوراً كبيراً، كما تطور طابع التهديدات الموجهة لأمن الدولة. لقد تم اليوم تحديد مهام القوات العسكرية والفرق الأخرى. تطوّر أيضاً نظام الإدارة العامة، وكذلك مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ومقدارها الديموغرافية. إضافةً إلى ذلك، تبين أنّ بعض ترتيبات العقيدة السائدة حالياً غير قابلة للحياة، فهي لا تستجيب إلى حقائق السنوات الأخيرة ولا تفيد مصلحة تعزيز الأمن القومي. تطلّب ذلك كله تفكير الخبراء وتكريساً قانونياً للإيديولوجيات الدفاعية الجديدة.

العقيدة العسكرية هي منظومة المفاهيم المتبناة رسمياً في دولة ما، والترتيبات الموجهة ضد التهديدات ولضمان الأمن، وكذلك لمنع الحروب والنزاعات المسلحة. كما أنها نظام الرؤى المتطورة حول التشييد العسكري وتحضير البلاد والقوات المسلحة والفرق الأخرى للدفاع عن الوطن. إنها أيضاً رؤى حول وسائل تحضير نضال مسلح وإدارته (وكذلك أشكال النضال الأخرى) دفاعاً عن البلاد.

في شهر حزيران ٢٠٠٥، وأثناء اجتماع مجلس

✧ بعض ترتيبات العقيدة السائدة حالياً غير قابلة للحياة.✧ البلد كله والجيش ناقشوا في العشرينات عقيدة جمهورية السوفييتات الفتية،وعلينا استلهام التجربة.

✧ علينا معرفة طابع التهديدات لأمن روسيا وتحديد ماهية المهام الدفاعية المترتبة.✧ التحضير الدفاعي ينطبق قبل كل شيء على المستويات الاقتصادية والعسكريةالصناعية والسياسيةالمعنوية.

✧ ستجهد بعض الدول للسيطرة على مصادر الطاقة، مثلما حصل في العراق، ولن يكون أمام الدول الأخرى حلّ سوى الفناء أو المقاومة.✧ سيجد المجتمع العالمي نفسه في مواجهة ضرورة الحدّ من حجم الإنتاج وطابعه، وتنظيمه وتحويله الكمي.

الأمن، طلب الرئيس بوتين من قيادة القوات المسلحة تطوير عقيدة جديدة. يمكن فعل مثل هذا العمل كما ينبغي دون تصور جديد للأمن القومي. لكنّ العسكريين والباحثين المجتمعين تحت رعاية أكاديمية العلوم يستطيعون عرض أفكارهم حول ما ينبغي أن تكونه تلك العقيدة والبندو التي تحتويها دون انتظار أن ترى النور. في العشرينات، البلد كله والجيش هما اللذان ناقشا عقيدة جمهورية السوفييتات الفتية وبرنامج الإصلاح العسكري الذي اقترحه ميخائيل فرونز. كانت تلك العقيدة مفهومة، ليس لقادة الجمهورية والقوات المسلحة وحسب، بل أيضاً للجنود العاديين والمواطنين. لماذا لا نسلك هذا الطريق من جديد؟ في نظري، العقيدة العسكرية هي في العمق إعلاناً حول سياسة الدولة في مجال الدفاع، وينبغي تعريف الأمة والعالم أجمع بها. نحن لا نختبئ من أحد، نحن لا نحبك المؤامرات ضد أحد وليس لدينا ما نخفيه.

فيكتور ليتوفكين: ما هي المسائل التي ينبغي أن تكون في صميم العقيدة العسكرية الجديدة؟

✧ الجنرال محمود غاريفيف: علينا إيجاد جواب محدد على السؤال التالي: ما هو طابع التهديدات التي تجثم اليوم على أمن روسيا وما هي المهام الدفاعية التي تنتج عنها؟ ينبغي بعد ذلك تحديد التنظيم العسكري الذي تحتاجه الدولة لتحديد التهديدات الممكنة وضدها عند اللزوم. فضلاً عن ذلك، ينبغي تعيين الوسائل الممكنة للجوء إلى القوات المسلحة والفرق الأخرى، وكذلك أنماط الحرب والنزاعات المسلحة التي ربما تفرض علينا اليوم وحتى العام ٢٠١٥. من هنا تولد توجهات التحضير والتأهيل العسكري. وبالأخص، علينا أن نعرف كيف نحضّر البلاد للدفاع بشكل عام، وقبل كل شيء على المستويات الاقتصادية والعسكرية الصناعية والسياسية المعنوية.

أثناء ذلك، ينبغي تجنب الإفراط في تسييس وأدلجة المسائل المدروسة، وينبغي تركيز الاهتمام على النشاط العملي الهادف لتعزيز قدرات روسيا الدفاعية.

سوف تمثل العوامل البيئية وتلك المتعلقة بالطاقة في السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة السبب الرئيسي للنزاعات السياسية والعسكرية. ستجهد بعض الدول للسيطرة على مصادر الطاقة، مثلما حصل في العراق، ولن يكون أمام الدول الأخرى حل سوى الفناء أو المقاومة. نظراً لهذه العناصر، سيجد المجتمع العالمي عاجلاً أو آجلاً نفسه في مواجهة ضرورة الحدّ نوعاً ما من حجم الإنتاج وطابعه، وكذلك تنظيمه وتحويله الكمي.

وإذا لم تجد الأمم المتحدة وحكومات البلدان الكبيرة والمجموعات الرئيسية العابرة للقومية والمنظمات الدولية الأخرى الوسائل والمناهج الكفيلة بتنظيم وتنسيق الإنتاج والاستهلاك، يمكن أن تطرح بقوة مسألة بقاء العديد من الشعوب. سيصل الصراع على الموارد إلى ذروته، مؤدياً إلى مواجهة سياسية واقتصادية. إنّ الهوة الهائلة الفاصلة بين أولئك الذين يعيشون «حياةً ذهبية» وبين الشعوب الأخرى تخلق أرضيةً ملائمة للإرهاب والحرب «الجميع ضد الجميع». إنها أحد التهديدات الممكنة على أمننا، حتى لو لم يكن صائباً تماماً قصر أسباب الإرهاب على الفقر. على سبيل المثال، فإنّ جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوبا بلدان فقيران، لكنّ الإرهاب لم يتطور فيهما. وقد ارتكب اعتداءات العام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة أناسٌ لم يكونوا إطلاقاً بين الأشخاص الأكثر فقراً. بصورة عامة، ينبغي ألاّ نفرض في تبسيط المشكلات، أيّا كانت.

لكنّ طابع التهديدات سيعلّق إلى حد كبير ببنية العالم السياسية. لقد غدا أكثر وضوحاً أنّ عبء القيادة والمسؤولية الذي تتحمله الولايات المتحدة اليوم أصبح ثقبلاً للغاية، حتى بالنسبة

لقوة عظمى بهذا الحجم. والدعوات الهادفة لتقاسم هذا العبء مع القوى العظمى الأخرى لم تعد تصدر فقط عن الحزب الديموقراطي في هذا البلد. الحقيقة التي تبدو للعيان فجأةً وكذلك البراغماتية سوف ترغمان حتى أكثر أعضاء الكونغرس عنادا على التفكير ثانيةً في الأفضل: أن تكون روسيا شريكاً أو خصماً يتوجب تحييده. وهناك حقيقةٌ جليةٌ أخرى: من غير الممكن في عالم اليوم معالجة أية مسألة جدية بمعزل عن روسيا. ونحن لسنا بحاجة إلى مواجهة، لا مع الولايات المتحدة ولا مع الغرب ولا مع الشرق.

نستطيع القول بالتحديد إنه ما من خيار عملي إلا وجود عالم متعدد الأقطاب، يجسّد مراكز النفوذ الرئيسية(الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والهند). لكن نظراً لميزان القوى الذي يفرض نفسه واقعياً في العالم، فالأكثر عقلانيةً بالنسبة لروسيا هو التعاون وفق مبادئ الأمم المتحدة مع حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والصين والهند والدول الأخرى المعنية، والتدخل بالبح في الحلقة الدولية لإنهاء سياسة المواجهة، ومحاولة الدفع إن أمكن لتبني معايير القانون الدولي الذي يمنع التخريب ضد بلدان أخرى. في حال الحفاظ على عالم متعدد الأقطاب، يمكن أن يتمتع النضال من أجل التصحيح الجذري للعلاقات الدولية بدعم العديد من البلدان والأوساط الاجتماعية المعنية.

يظهر تحليل ميول تطور الوضع الدولي أنّ السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة ستؤدي بها لا محالة إلى مواجهة مع قسم كبير من العالم. والشروط تتجمّع موضوعياً من أجل تدخّل روسيا بوصفها حكماً جيوسياسياً. لا بدّ من إظهار شيء من الحذر في تعريف المصالح القومية والدفاع عنها كي ندافع بقوة عن المصالح الحيوية حقاً فحسب. علينا ألاّ ننقل من قيمة المصالح القومية إذا أردنا عدم الحد من قدرات التنمية الاقتصادية والاستفادة من العوامل الجيوسياسية. لكن مثلما أظهرت تجربة ما بعد الحرب، فإنّ الإفراط في التطرّف والطابع اللاواقعي للمصالح القومية وفي الأهداف المعلنة والرغبة في تحقيقها بعناد مهما كان الثمن سوف يولّدان سياسةً خارجيةً وعقيدةً عسكرية تطبعهما المواجهة، ويؤديان إلى تعريض الاقتصاد للدمار وإلى الفشل الذريع للأهداف القومية المقدمة بصورة خاطئة. علينا ألاّ نسمح بذلك.

فيكتور ليتوفكين: ما هي التهديدات على أمن روسيا، وما هي بالتالي أهداف القوات المسلحة؟

✧ الجنرال محمود غاريفيف: هذه إحدى أكثر المسائل تعقيداً، المسألة التي تتعدد فيها الآراء أكثر من غيرها. لقد ظهر موقفان: الأول تنبّه العقيدة السائدة حالياً، وهو يركز فقط على التهديدات العسكرية وعلى إمكانيات التصدي لها بوسائل عسكرية. ويستند الثاني على التحولات العسكرية السياسية في العالم ويأخذ بالاعتبار حلقةً واسعةً من التهديدات التي تمارس بوسائل عسكرية وغير عسكرية، وسائل دبلوماسية سياسية، اقتصادية، معلوماتية على سبيل المثال. إنّ «تجربة» تفكك الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا و«الثورات الملونة» في جورجيا وأوكرانيا وقرغيزيا ومناطق أخرى في العالم هي أمامنا لتقنعا بأنّ التهديدات الرئيسية تطبّق بوسائل ملتوية أكثر مما تطبق بوسائل عسكرية.

من هنا الاستنتاج التالي: يستحيل فصل

التهديدات العسكرية عن التهديدات غير العسكرية، ومن المناسب تفحصها في وحدتها العضوية. تبقى التناقضات الاجتماعية السياسية والاقتصادية والإقليمية والدينية والإثنية القومية وغيرها بين مختلف المناطق والدول المصادر والأسباب الرئيسية للتعقيد الممكن في الوضع العسكري السياسي لبلدنا.

في رأينا، يمكن إعادة مختلف التهديدات إلى بضعة أنماط كبيرة. أولاً، السياسة وجهود بعض القوى الدّولية والدول الكبرى التي تنتهك سيادة روسيا ومصالحها الاقتصادية وغيرها من المصالح. مختلف أشكال الضغط السياسي والإعلامي وأعمال التخريب، كما حصل في أوكرانيا وجورجيا وقرغيزيا وبلدان أخرى. المطالبات الإقليمية في كلّ المناطق الحدودية. يرتدي تهديد أمن الطاقة بالنسبة لنا طابعاً حاداً بصورة خاصة. الآن، أصبح كبار زعماء حلف شمال الأطلسي يميلون لاعتبار تغيير سعر منتجات الطاقة نوعاً من العدوان. من هنا تنتج مهمةٌ دفاعية: الوقاية من هذا النمط من التهديدات وتحديدها وتحييدها بوسائل سياسية دبلوماسية واقتصادية وإعلامية، بالإضافة إلى وسائل أخرى غير عسكرية.

ثانياً، يبقى استخدام السلاح النووي ضد روسيا ونشر أسلحة الدمار الشامل تهديداً لنا. عملياً، تتوجه كل الأسلحة النووية العائدة لكل الدول الكبرى التي تمتلكها في نهاية المطاف إلى روسيا، سواءً أردنا الإقرار بذلك أم لا. وهكذا، ترتدي مهمة الدفاع المرتبطة بالردع النووي الاستراتيجي لعدوان ممكن أهميةً أكبر مما كان عليه الأمر فيما مضى.

ثالثاً، التهديدات العسكرية الجاثمة على روسيا مازتزال قائمة، وهناك خطر نشوب نزاعات مسلحة، وفي بعض الظروف اندلاع حرب كبرى. إنّ القوى العظمى تريد على ما يبدو تحقيق قفزة نوعية للتوصل إلى التفوق العسكري التقني، وهي تتشر تجهيزات قوية ترزعزع بشدة التوازن العسكري على أبواب روسيا. لم يعد بالإمكان تجاهل توسيع حلف شمال الأطلسي لحقل نشاطه وتخطيطه للنشاط على المستوى الكوني. أما التهديدات الداخلية، فأكثرها خطراً هو الإرهاب والنزعة الانفصالية، المدعومان عموماً من الخارج واللدان يستهدفان وحدة روسيا وسلامة أراضيها.

انطلاقاً من ذلك، ينبغي أن تكرس العقيدة العسكرية واقع أنّه يتوجب في المقام الأول على القوات المسلحة والقوى الأخرى أن تكون جاهزةً لتنفيذ مهام قتالية في نزاعات مسلحة محلية وعمليات ضد الإرهاب، وأن تكون جاهزةً للتعبئة لتنفيذ مهام في حروب إقليمية واسعة.

فضلاً عن ذلك، وبما أنّ البلدان الكبرى في العالم (ومن بينها روسيا والصين والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي) تتعرض لتهديدات مشتركة لم يعد تحييدها ممكناً إلا بجهود مشتركة، يتوجب أيضاً أن تتضمن العقيدة العسكرية الروسية ترتيباً يساعد على ضم وتركيز العقائد العسكرية في مختلف البلدان، ولاسيما في مجال مكافحة الإرهاب. تتطلب التهديدات العابرة للقومية خلق آليات عابرة للقومية للتصدي لها. يمكن أيضاً تقسيم مناطق المسؤولية بين حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة الأمن المشترك.

فيكتور ليتوفكين: ما هو مصير الفرضية الموجودة في العقيدة العسكرية السائدة حالياً والتي يمكن لروسيا وفقها أن تكون أول من يستخدم السلاح النووي؟

عربي - دولي | 8

✧ سياسة واشنطن ستضعها في مواجهة مع قسم كبير من العالم✧ الشروط تتجمّع موضوعياً من أجل تدخّل روسيا بوصفها حكماً جيوسياسياً عالميا✧ تفكك الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا و«الثورات الملونة» تقنعا بأنّ التهديدات الرئيسية تطبّق بوسائل ملتوية أكثر مما تطبق بوسائل عسكرية.✧ لم يعد بالإمكان تجاهل توسيع حلف الأطلسي لحقل نشاطه وتخطيطه على المستوى الكوني وعلى حدود روسيا✧ عملياً، تتوجه كل الأسلحة النووية العائدة لكل الدول الكبرى التي تمتلكها في نهاية المطاف إلى روسيا

✧ الجنرال محمود غاريفيف: حروب المستقبل لن تستخدم عموماً إلا الأسلحة التقليدية، ولاسيما الأسلحة ذات الدقة العالية، لكنّ التهديد باللجوء إلى السلاح النووي سيبقى دائماً. بالنسبة لروسيا، ونظراً لأنّ ميزان القوى مختل بشدة على حسابها في كل المحاور الاستراتيجية، سيبقي السلاح النووي أساسياً، وأضمن وسيلة ردع استراتيجي ضد حصول عدوان خارجي، وأضمن وسيلة لضمان أمنها.

في الوقت نفسه، ونظراً للطبيعة الجديدة للتهديدات، ينبغي ألا نجعل السلاح النووي مطلقاً. إنّ الفكرة القائلة بأنّه «طالما السلاح النووي موجود، فإنّ أمن روسيا مضمون» لا تتوافق تماماً مع الحقائق الجديدة. كان الاتحاد السوفييتي يمتلك السلاح النووي، لكن الدولة الفدرالية اختفت وبقي السلاح النووي. لم يعد بإمكان هذا السلاح أن يكون كونياً، وأصبح مستحيلاً على سبيل المثال استخدامه في أوضاع نزاعية مثل الوضع في الشيشان لتحديد التهديدات الاقتصادية والإعلامية وكافة أشكال الأعمال التخريبية.

ينبغي أيضاً أن يؤخذ بالاعتبار واقع أنّه بالصلة مع تناقص إمكانياتنا الفضائية ونظام الإنذار ضد الهجمات الصاروخية والأدوات الضاربة للقوات النووية الاستراتيجية، وبالصلة مع إقامة نظام استراتيجي مضاد للصواريخ، أصبح إطلاق اعتراض لها وحتى إطلاق ردّ فعال بما يكفي ضد العدو المحتمل أمراً يزداد إشكاليةً. لهذا ينبغي الحفاظ على القدرة النووية وزيادتها. في الوقت نفسه، ينبغي بالضرورة أن تهتم العقيدة العسكرية بتطوير القوات العامة، الجوية والبحرية والبرية. ونظراً للمساحة الكبيرة للأراضي الروسية وإمكانية أن يبرز في المستقبل أعداءٌ في الشرق والجنوب يستهدفون القوات العسكرية الأرضية، فإنّ بلادنا لا تستطيع الاستغناء عن وجود قوات عامة قوية بما يكفي.

توليّ العقيدة العسكرية الجديدة أهميةً لتحويل القوات المسلحة وإقامة نظام دفاعي جوي وفضائي موحد، وتنفيذ عمليات عسكرية مع اتصال ودونه، وإطلاق ضربات إنذارية فعالة، وكذلك للمسائل الكبيرة الأخرى في الإنشاء العسكري، ولاسيما تأسيس وحدات كبيرة وصغيرة مختلطة تتألف من محترفين ومجندين، لا يمكن الحديث عنها في عرض قصير كهذا.

غير أنّ العقيدة العسكريّة الجديدة سوف ترتدي طابعاً دفاعياً فعّالاً، وسوف يقوم رئيس البلاد بتبنيها ثم بالصادقة عليها وفقاً للدستور. لكن كي نعيش، ينبغي ألا نعبر عن المواقف المتبناة رسمياً وحسب، بل كذلك أن نحصل على دعم كوادر الجيش والمجتمع، وألا تقسم قوى الشعب التي تهتم بصير البلاد، بل توحدّها.

■فيكتور ليتوفكين

العلق العسكري لوكالة RIA - نوفوستي

●ترجمة «قاسيون»

كوبا: الصمود والتحدي والمنجزات 2-2

■ الدكتور نجم الدليمي

تواصل قاسيون نشر الدراسة التي أعدها الدكتور نجم الدليمي حول منجزات الثورة الكوبية وانعكاساتها المستمرة على الشعب الكوبي. وجاء في القسم الأول من هذه الدراسة الأرقام التي توثق المنجزات الاقتصادية الاجتماعية المحققة في جزيرة الحرية رغم الحصار الأمريكي الجائر المفروض عليها منذ أكثر من أربعة عقود ونصف إلى الآن.

ثالثاً . من يساعد من؟

شن ويشن الإعلام البرجوازي في دول الاتحاد الأوربي حملة إعلامية مضللة وغير موضوعية على أنه يقدم «مساعداً إنسانية»!! إلى كوبا ودون «شروط»، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٠ قدمت دول الاتحاد الأوربي «مساعداً» قيمتها (٣.٦) مليون دولار وفي عام ٢٠٠١ (٨.٥) مليون دولار وفي عام ٢٠٠٢ (٠.٦) مليون دولار، بالمقابل قدرت الخسائر المادية التي تكبدها الشعب الكوبي في ٣ أعاصير كارثية بـ(٢.٥) مليار دولار، وفي الوقت نفسه انخفض سعر السكر عالمياً وتقلص عدد السياح إلى كوبا بسبب أحداث أيلول عام ٢٠٠١، وبسبب الحصار الاقتصادي والذي يشكل إرهاباً دولياً على الشعب الكوبي ولده ٤٤ سنة تحملت كوبا خسائر مادية قدرت بـ(٧٢) مليار دولار، فبالرغم من الكوارث الطبيعية والإرهاب الاقتصادي والحرب الإعلامية السوداء فإن كوبا الاشتراكية صامدة ويتطور اقتصادها ومجتمعها نحو الأفضل.

وكما يلاحظ استوردت كوبا خلال ٥ سنوات الأخيرة من دول الاتحاد الأوربي بقيمة (٧.٢) مليار دولار أي بالمتوسط السنوي (١.٤) مليار دولار، في حين استوردت دول الاتحاد الأوربي ولنفس الفترة من كوبا ما قيمته (٥٧١) مليون دولار، أي بالمتوسط (١١٧.٢) مليون دولار، ويمكن



«الموت من أجل الوطن . يعني الخلود للوطن»

■ فيدل كاسترو

الغرب الإمبريالي لا يمكن أن يقدم أي دعم مادي أو غيره دون شروط سياسية، اقتصادية وغيرها للبلدان النامية لأن ذلك يتعارض وفلسفة النظام السياسي والاقتصادي، الاجتماعي القائم، وإن العداء للشعب الكوبي ونظامه العادل يحمل طابعاً إيديولوجياً بالدرجة الأولى وإن الهدف الرئيسي من ذلك هو العمل على تقويض الاشتراكية في كوبا بدليل تعرض الرئيس الكوبي فيديل كاسترو إلى أكثر من ٦٣٧ محاولة اغتيال وجميعها باءت بالفشل الذريع...! هذا تم ويتم في ظل ما يسمى بالعودة المتوحشة!!

إن صمود وتحدي كوبا الاشتراكية يعود بالدرجة الأولى إلى صمود الشعب الكوبي وخياره المشروع للنظام الاقتصادي . الاجتماعي العادل ووجود قيادة ثورية حقيقية مؤمنة قولاً وفعلاً بالاشتراكية العلمية على أنها الخيار الحاسم والأفضل والسليم والحتمي للمجتمع الكوبي ول مستقبل البشرية جمعاء.

وعن حق قال الرئيس الكوبي كاسترو «الوطن أو الموت» و«الاشتراكية أو الموت» هذا هو الصمود، وهذا هو التحدي من أجل الوطن والشعب والاشتراكية.

تقرير فرنسي:

مصاعب السكن ت طال ٨.٥ مليون فرنسي



مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في فرنسا أظهر التقرير السنوي الثاني عشر لمؤسسة الأب بيير أن هناك قرابة ٨.٥ مليون شخص يعانون من مصاعب في السكن بدرجات مختلفة في فرنسا. وتميز هذه المؤسسة فئتين من الأشخاص: ٣.٢ مليوناً "سكنهم سيء" (دون مسكن ثابت، ساكنون في مساكن مؤقتة أو مراكز إيواء اجتماعي) وأكثر من ٥.٢ مليون شخص يعيشون حالة من الاكتظاظ السكاني أو سيطردون قريباً لعدم دفع إيجاراتهم. وفيما يلي الأرقام الأساسية:

- ❖ دون مأوى: ١٠٠ ألف (أعادت المؤسسة تحديث الرقم منذ التحقيق الذي أجرته مؤسسة INSEE في العام ٢٠٠١ والذي حدد هذا الرقم بـ ٨٦٥٠٠ شخص دون مأوى ثابت)
 - ❖ الأشخاص الذين يعيشون في مسكن مؤقت أو في مخيم أو فندق: ٩٧٤٦٠٠
 - ❖ أشخاص يعيشون مفتقرين لوسائل الراحة الأساسية (مسكن غير لائق، غياب الخدمات الصحية، الخ): ١١٥٠٠٠٠
 - ❖ أشخاص لم يدفعوا إيجاراً منذ أكثر من شهرين: ٧٢٢٥٠٠
 - ❖ أشخاص يعيشون في حالة اكتظاظ سكاني: ٤٥٤٤٠٠٠
 - ❖ أشخاص يؤوهم آخرون لافتقارهم للمسكن: ٨٢٣٠٠٠٠
 - ❖ مساكن متداعية تتطلب تدخل السلطات: ٧٥٠٠٠٠
- من جانب آخر، واستناداً إلى معطيات وزارة الداخلية، تفسر المؤسسة بأن فرنسا تعدّ ١٦٠٦٤٥ شخصاً يحتلون مسكناً دون حق ولا صفة بعد صدور قرار قضائي بطردهم. ■

أغنى أغنياء العالم...

تتأقلت مواقع الانترنت وصناديق الرسائل الالكترونية مجدداً قوائم أغنى أغنياء العالم. وبينما تحصر مجلة فوربس الأمريكية قوائمها السنوية بأربعمائة ملياردير تتبدل مواقعهم صعوداً أو هبوطاً، رصد موقع لوفلي أو سمايل ٢٠ فقط من هؤلاء، وقد قام أحد الأشخاص في منطقة الخليج العربي، دون توقيع، بالتمهيد والتعليق على هذه الصور في مادة وصلتنا بالبريد الالكتروني من متابعي موقع قاسيون هناك، لنعيد تقديمها بدورنا .

ويقول المعلق إن بعض أغنياء العالم يستطيعون أن يضروا اقتصاد دولة أو أكثر كما حدث لدول شرق آسيا في عام ١٩٩٥-١٩٩٦ في تداعيات م تزال آثارها قائمة حتى اليوم مضيئاً أنه وبحسبة بسيطة نجد أن أغنى ٢٠ شخصاً في العالم يملكون ما مجموعه ٤٤٠ مليار دولار، وللمقارنة البسيطة فإن بعض أرقام الناتج المحلي لبعض الدول في الشمال الغني أو الجنوب الفقير تذكر على سبيل المثال: الأوروغواي ١٣ مليار دولار، كرواتيا ٣٢ مليار دولار، نيجيريا ٧١ مليار دولار، إيران ١٦١ مليار دولار، البرتغال ١٦٧ مليار دولار، الدنمارك ٢٤١ مليار دولار، الأرجنتين ١٥٢ مليار دولار....!!! ■ ■



وزارة النفط وشركة محروقات..

فساد بالجملة.. والشرفاء يدفعون الثمن!



لم يكن حدثاً عادياً قيام وزير النفط «سفيان العلاو» في تشرين الأول الماضي بالاعتداء بالضرب على أحد الموظفين البسطاء في (وزارته)، لكنه بالتأكيد لم يكن حدثاً استثنائياً، فكثيراً ما جرى في هذه الوزارة بالذات تهجم الرئيس على المرؤوس، وضرب المستقوي بمركزه وسطوته وحظوته لدى رؤسائه، للضعيف بسنده ودعمه وحماية القانون له، وهذا على أهميته وخطورته ومعانيه الأخلاقية والإدارية ليس سوى شأن ثانوي مقارنة بالفضائح المرتبطة بالقضايا الأكثر أهمية كالفساد الكبير المتفشي في معظم الدوائر والتجاوزات السافرة للقوانين والأنظمة والاعتداء على المال العام وحقوق الموظفين في هذه الوزارة - وزارة النفط - التي تعد واحدة من أهم الوزارات الاقتصادية في سورية، والتي ظلت طوال سنوات وسنوات وما تزال تشكل «مزراب ذهب» للكثير من النهابين واللصوص والسامسة..

وقد أخذت منذ فترة ليست بالقصيرة تتدفق إلينا وثائق كثيرة وخطيرة عن وزارة النفط والجهات التابعة لها وخصوصاً شركة «محروقات»، كلها تؤكد بالأرقام والوقائع والحوادث المدعمة بالأدلة أن معظم شؤون هذه الوزارة أمسّت بغاية السوء، وأن انتهاك القانون بلغ أشده، ويبدأ من رأس الهرم ليعم في معظم الإدارات والدوائر المتفرعة عنه..

البداية.. الوزير يضرب موظفاً عاجزاً!!
أثار المقال الذي نشرته «قاسيون» على موقعها الإلكتروني بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٦ ردود فعل مستنكرة على صعيد واسع، فالمقال شرح وفضح اعتداء وزير النفط الحالي على الموظف العاجز بنسبة ٥٠% «عدنان سوركلي» بالضرب والشتم والوعيد بذريعة أن الأخير لا يلتزم بالأنظمة والقوانين ويسيء معاملة زملائه و«زميلاته»، وحين رد الوزير عبر مكتبه الصحفي على المقال المذكور مبيناً ذرائعه، عدنا وأكدنا في تعقيبننا على الرد أنه مهما يكن نوع وحجم الذنب الذي يمكن أن يكون الموظف المذكور قد ارتكبه إلا يوجد أدلة على ذلك، إلا أن هذا لا يعني مطلقاً أن يقوم الوزير أو أي مسؤول باللجوء إلى هذا السلوك غير القانوني وغير الإنساني (الضرب والشتم والإهانة) بمعاقبة المسيئين المفترضين، فهناك قانون هو الفصيل في مثل هذه الحالات، وبالتالي لا يحق لأي مسؤول تنفيذي أن يبتكر العقوبات ويقوم بتنفيذها مستفيداً من أذرع الطويلة..

وقد يستغرب البعض هنا لجونا لتكرار هذه الواقعة طالما أننا أشرنا هنا من قبل، وقد يحسبون أننا نبغتي من وراء ذلك تعمد الإساءة إلى الوزير المذكور.. والحقيقة أننا لسنا من هواة ترويج الفضائح وأحترارها، ولكن هذه الحادثة لم تنته عند الحد الذي سبق وأن تمت الإشارة إليه، فالوظف المعتدى عليه، وهو عاجز بنسبة ٥٠% كما سبق وأكدنا، أصبح وضعه مأساوياً بعد تلك الحادثة، حيث جرى نقله تعسفياً من الوزارة إلى معمل الرخام بالصبورة في ريف دمشق، وأنزلت به عقوبة الحسم من الراتب، وما تزال التهديدات تطارده، وقد يخسر عشرات الآلاف من الرسوم النقابية التي كان يدفعها بعد تغير مرجعيته النقابية أوتوماكياً، بالإضافة إلى الأثر النفسي والمعنوي السلبي الذي ما يزال ينغص عليه حياته وإحساسه الدائم بالظلم والخوف وانعدام الأمان، وهذا ما يستدعي التدخل السريع من الجهات المعنية، ومن بينها القضاء بالدرجة الأولى الذي لا يجيز للأسف حتى الآن مقاضاة وزير أو محافظ، وكذلك اتحاد نقابات العمال، والهيئة العامة للرقابة والتفتيش، ورئاسة مجلس الوزراء إن اقتضى الأمر، ليسترجعوا له حقوقه المادية والمعنوية، وإعادةه إلى عمله الأصلي ونقايتة الأولى ومحاسبه من أخطأ عامداً متممداً بحقه..

كان وما يزال... الفساد

في عودة إلى الماضي القريب لبعض الإدارات التابعة لوزارة النفط، نكتشف أن هناك الكثير الكثير من القضايا والمشكلات التي ماتزال عالقة وتنتظر الحسم والبت، والسبب الأبرز في استمرار استعصاء إيجاد حلول هو أن الفاسدين الذي ترتبط معظم هذه المشكلات القديمة بأسمائهم وصفاتهم، ما يزالون على رأس عملهم ومسؤولياتهم، بل وتوطدت علاقاتهم أكثر فأكثر بأولي الأمر رغم كل الشبهات والإدانات والأحكام القضائية الصادرة بحقهم، وابتاتوا متنفذين حقيقيين لا يرفض لهم طلب، ولا يستطيع أي موظف مجرد النظر في وجودهم..

فعلى سبيل المثال لا الحصر، وفي قضية مسرحها شركة محروقات ويعود تاريخ وقوعها إلى العام ١٩٨٦، أفادت التحاليل المخبرية التي أجرتها شركة «محروقات» بأنه جرى اختلاط كبير بين مادتي البنزين والمازوت في مستودعات المنطقة الجنوبية لدى الشركة، أدى فيما أدى إلى نشوب حريق في أحد العمال الخاصة، وفي قرن

فاسدون مجردون من الحقوق المدنية ومايزالون على رأس عملهم

أما لماذا لم ينظر القاضي بالدعوى طوال السنوات الثماني، ولماذا لم يقيم محامي الشركة (غسان برانيو) بمتابعة القضية في أروقة القضاء خلال الثلاث سنوات التي كان خلالها يحضر الجلسات كممثل لشركة محروقات، علماً أن العقد المبرم بينه وبين الشركة يلزمه باتخاذ

كافة الإجراءات القانونية اللازمة في الدعاوى التي يتابعها، ولماذا لم يتابع المسؤولون في «محروقات» القضية حيث كان بإمكانهم تحريك دعوى مخاصمة بحق القاضي الذي أهمل عمله، فهذا نتركه للقراء أولاً، ولن تبقى من مسؤولين شرفاء في القضاء وفي الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وفي الحكومة بشكل عام ليستخلصوا معانيه ويحكموا فيه!!!

مهزلة ثانية والفساد نفسه..

في قضية ثانية في الشركة نفسها (محروقات)، نورد نموذجاً آخر لحكايا الفساد بطولها الفاسد نفسه والمعاونون والمواطنون والمستورون أنفسهم وإن اختلفت التفاصيل. فبتاريخ ١٩٨٤/٦/٢ أعلنت شركة محروقات عن حاجتها لشراء ألبسة اقتراب من الحريق، وتم بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ تنظيم عقد مع المعارض الفائز السيد خليل شمعون لشراء ٤٣ بدلة اقتراب من الحريق لقاء مبلغ وقدره ٦٥٣٦٠٠ ل.س وحدد أمر المباشرة في ١٩٨٤/١٢/١٥. وفي ١٩٨٥/١/١٥ نظمت الشركة مع المتعهد أحمد مراد إسماعيل عقدا لتسليم الشركة ٢١ جهاز إنعاش لقاء مبلغ قدره ٢٦٥٦٥٠ ل.س، وحدد أمر المباشرة اعتباراً من ١٩٨٥/٢/١.

سلم المتعهد «شمعون» البدلات إلى الشركة وصرفت قيمتها، أما بالنسبة لأجهزة الإنعاش فقد سلم المتعهد ٦ أجهزة منها فقط، واعتذر عن تسليم الباقي بذريعة أن الشركة الصانعة قد أوقفت هذا الإنتاج، مما دفع بالوزارة إلى تحويل القضية للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش للتحقيق في ملاسبات توريد الألبسة والأجهزة، ورفعت لجنة الهيئة تقريرها بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٠، مبينة فيه وجود مخالفات للمواصفات الفنية المطلوبة للألبسة الموردة للشركة، كما اكتشفت وجود ٢٦/ جهاز إنعاش في مستودعات الشركة قبل التعاقد وقد تعاقدت الشركة على توريد ٢١/ جهاز إنعاش جديد!!!!

إثر ذلك طلبت الهيئة المركزية من المحامي العام بدمشق بموجب تقريرها المؤرخ في ١٩٨٧/٣/١٠ تحريك الدعوى العامة - قضاء الأمن الاقتصادي- بحق المتواطئين المفترضين وعددهم ١٣ موظفاً، وعلى رأسهم طبعاً.. حسان بشور مدير المشروعات في شركة محروقات بطل القصة السابقة!! طلبت الهيئة من شركة محروقات اتخاذ صفة الادعاء الشخصي تبعاً لدعوى الحق العام، وعند إلغاء محاكم الأمن الاقتصادي في عام ٢٠٠٤ حولت القضية من محكمة الأمن الاقتصادي التي تلتكت في إصدار الحكم ما ينوف عن ١٥ عاماً وخلال هذه المدة توفي أو استقال أو تقاعد معظم المدانين، إلى محكمة الجنايات الثانية بدمشق التي أعطيت معلومات خاطئة عن قيد وعنوان المهندس حسان بشور فأصدرت حكماً (غيبائياً!) بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٥ بتجريم المتهمين بالحبس أشغال شاقة مؤقتة تتراوح مددها بين ٥ - ٢ سنوات وتغريمهم

وتجريدتهم من حقوقهم المدنية، وهذا الحكم المبتور والمتأخر طال اثنين بقيا على رأس عملهما، وقد أُلقي القبض على الأول، وهو رئيس المخبر المركزي الكيميائي عصام خورشيد، وجرى حسمه ٤٥ يوماً تقريباً ثم أطلق سراحه بغية إعادة محاكمته من جديد كون الحكم الصادر بحقه غيابياً وهو يتابع محاكمته طليقاً. أما الثاني وهو مدير المشروعات الحالي في شركة محروقات المهندس حسان بشور فقد سُحب اسمه من مذكرة القبض الصادرة عن النيابة العامة بصورة مربية، وما يزال حتى ساعة إعداد هذا المقال حراً طليقاً، ويتقلد المناصب الهامة رغم أنه مجرد من حقوقه المدنية!! وذلك بسبب عدة عوامل:

العامل الأول: التقاعس المتعمد لمحامي «محروقات» عن متابعة القضية بشكل جدي، والمساهمة مع بعض (الأشباح) في إعطاء المحكمة معلومات مضللة عن مكان إقامته، وهو ما أدى إلى صدور الحكم بحقه غيابياً..

العامل الثاني: هو عدم ورود اسمه في مذكرة القبض بعد صدور الحكم الغيابي، (والتي جرى من خلالها القبض على الكيميائي «خورشيد»)، وهذه مسؤولية محكمة الجنايات الثانية بدمشق بالدرجة الأولى، والنيابة العامة بدمشق بالدرجة الثانية!!!

العامل الثالث: هو التلكن المتعمد من عدة جهات في المساعدة على تنفيذ حكم المحكمة الغيابي، ومنها الجهة المتابعة للقضية في الهيئة العامة للرقابة والتفتيش، ووزارة النفط بشخصي صفة وزيرها الحالي وشركة محروقات تحديداً التي جاء الحكم بحقها وجاهياً، وأول ما تقترضه هذه (الوجاهية) تجريد (حسناًها) من حقوقه المدنية وبالتالي عزله من كل المناصب التي يتقلدها كخطوة أولى ليس إلا. والحقيقة أن المذكور يدير شركة محروقات بغياب مديرها العام، وبالتالي يتحكم بإدارة أموالها المقدرة بمليارات الليرات، رغم أنه ممنوع من إدارة أمواله الخاصة بحكم القانون.. فيا للمفارقة!!!

العامل الرابع: الطعن الذي تقدمت به النيابة العامة على الحكم الغيابي دون أي مبرر، وهو إجراء غير قانوني في كل الأحوال ويترك الكثير من الأسئلة؟؟ فما هو المبرر من الطعن بحكم هو أصلاً قابل للإلغاء عند تسليم المحكوم غيابياً نفسه للعدالة، والسبب على الغالب هو إتاحة الفرصة له لكسب الوقت وإعادة محاكمته طليقاً دون أن يدخل السجن كما حدث مع السيد خورشيد..

العامل الخامس: لجوء وزارة النفط بشخص وزيرها الحالي الذي لا عذر له في عدم اطلاعه على حقيقة ما يجري في وزارته، وشركة محروقات بشخص مديرها وبعض أعوانه وأزلامه إلى معاقبة بعض الموظفين القانونيين الذين طالبوا بتنفيذ الحكم والامتنال للقانون مادياً ومعنوياً في كل القضايا العالقة (ومنها القضيتان المعروضتان أعلاه)، وذلك بشكل تعسفي وغير إنساني والتككيل بهم والاعتداء بالضرب على أحدهم، وهو رئيس شعبة قانونية في شركة محروقات الحقوقي «حكمت سباهي»، الذي ما يزال حتى اليوم يعاني من تبعات تحديه لتجاوزي القانون في الشركة..

الحقوقي حكمت سباهي يدفع ثمن نزاهته

عندما تم تعيين حكمت سباهي في مديرية الشؤون القانونية بشركة محروقات بصفة رئيس شعبة، وراح يطالع على القضايا القانونية في الشركة (قضايا الاستملاك - العاملين - القضايا الجزائية.. وغيرها)، بدأ يكتشف مدى استئراء الفساد في مفاصل الشركة، وفي ذلك الوقت رشحه

القضاء: إهمال وتباطؤ والمتهمون طليقون يعيشون فساداً

مدير الشركة، ووزير النفط السابق «إبراهيم حداد» للالتحاق بالمعهد الوطني للإدارة العامة مع ستة من زملائه، فكان الناجح الوحيد بينهم في الدورة التحضيرية، لكنه فضل قبل الالتزام بالمعهد الإشارة إلى مواقع الخلل القانونية في الشركة، فأعد مشروع تعميم يتعلق بمكافحة الفساد، ونوّه إلى ضرورة أن تكون الشركة أكثر حسماً في قضايا الفساد ومنها القضيتان المنوه عنهما أعلاه، فما كانت النتيجة إلا أن تعرض للضرب على يد مديره المباشر (علي الجناني) بذريعة أن هذا الموضوع ليس من اختصاصه، وهنا بدل أن تقوم الرقابة الداخلية بفتح تحقيق في الحادثة راحت تسعى لمصالحة الطرفين، عندها أحال المعتدى عليه قضيته للشرطة ومن ثم للقضاء. والغريب أن المدير العام للشركة راح يضغط على الشهود الذين طلبهم المعتدى عليه للشهادة لمنهم من قول الحقيقة!!

وبعد مباشرة (حكمت سباهي) دراسته في المعهد الوطني للإدارة العامة، وصدر قرار بمنحه إجازة دراسية لمدة عام قابلة للتמיד عاماً آخر، راحت تتزايد عليه الضغوط لإسكاته، وفرضت عليه عقوبات مسلكية ظالمة كتصفية حساب (تتبيه - إنذار - حسم من الراتب..)، مما أجبره للجوء إلى القضاء لتحصيل حقه وفضح المستور، فأقام عدة دعاوى على الشركة وبعض المسؤولين فيها، وهذا ما أثار غضب مديره فقام بإعداد كتاب رسمي موقع من وزير النفط وجهه لوزير التعليم العالي، يطالب فيه بفصل (الموظف المتمرد) من المعهد بحجة عدم امتلاكه للكفاءة والأخلاق!!

وزير النفط يدخل على الخط!

عندما لم يفلح مدير شركة محروقات في سعيه لدى وزير التعليم العالي، قام بتحريض وزير النفط على عدم الموافقة على تجديد إجازة حكمت سباهي لسنة ثانية لإنهاء دراسته في المعهد الوطني للإدارة العامة ونال مراده، حيث رفض وزير النفط «سفيان العلاو» التوقيع على هذه الإجازة حتى طوال قرابة السنتين سواء من شركة محروقات (أجور - تعويضات) أو من المعهد (محاضرات - أجور مدرسين...).. والحقيقة أنه جرت وتجري ضغوط كبيرة على إدارة المعهد لإجبارها على فصل حكمت سباهي، لكن هذه الإدارة ماتزال حتى الآن تقف إلى جانب الطالب بكل ما أوتيت من قوة وصلاحيات، والمشكلة أنه ليس بإمكانها إجبار وزير النفط أو مدير محروقات على تمديد الإجازة الدراسية للطالب، مما يتطلب تدخل الجهات الوصائية بأقصى سرعة لحل هذه الإشكالية، وإنقاذ الطالب من المصير الذي يتهدده.. والذي قد يكون في النهاية.. خسارة العمل والدراسة.. والمستقبل!!

ملوحيات



الإنسان والهوية

..ما فائدة الإنسان إن كسَب العالم كلَّه وأضاع ذاته وفقد وطنه وتخلَّى عن شعبه؟؟

■ **الراحل الكبير عبد المعين الملوحي شيوعي** مزمن

«حموكار» السورية

(٥٥٠٠) سنة تحت

الركام...



استطاعت بعثة أثرية سورية

ـ **أمريكية مؤخراً أن تكتشف سر مدينة «حموكار» في أقصى شمال سورية، والتي أزيل جزء كبير منها عن سطح الأرض قبل نحو ٥٥٠٠ سنة نتيجة حرب طاحنة، غير معروف على وجه الدقة من كان الطرف الثاني فيها..**

البيّنات تُؤكّد أن المدينة تمت محاصرتها زمناً طويلاً، ومن ثم دكت أسوارها بالقنابل الطينية بكلّ عنف وقسوة، فقتل معظم سكانها في المعركة ودفنوا تحت أنقاض منازلهم. والحقيقة أن ما جرى في هذا الموقع شمال سورية بين نهري دجلة والفرات ظلّ سراً خفياً مدفوناً تحت التراب، ولغزاً غامضاً تتنازعه التأويلات والتخمينات إلى أن اكتشفته أخيراً البعثة الأثرية المذكورة أعلاه.

أهمية هذه المدينة تتأتّى من كونها ستسمح لعلماء الآثار بإعادة النظر في كيفية تطور الحضارات في الشرق العظيم، وتكوّن أولى المدن في العالم على ضفاف أنهار المنطقة. فقبل بضع سنوات كانت تعتبر منطقة جنوب العراق ـ أو ما يعرف بحضارة الوركاء ـ منشأ الحضارة المدنية، لكن أظهرت الحفريات الأخيرة وخصوصاً الحفريات في «حموكار» أن هذه الحضارة ربما كان منشؤها وسط أو شمال نهري دجلة والفرات حيث أن هذه المدن كانت بحق مراكز مدنية متطورة جداً، ولها من الإمكانيات ما جعلها تنافس مدن الجنوب. في «حموكار» تم العثور على كمية كبيرة من اللقى الفخارية وبقاياها، وعلى أطلال مبان سكنانية كبيرة الحجم ومستودعات حبوب وأظهرت الحفريات أن المدينة كانت ضخمة، وبلغ عدد سكانها في الألف الرابع قبل الميلاد نحو ٢٥٠٠٠ نسمة. ■ ■

المراكز الثقافية... بلا ثقافة..

بلا رقابة.. بلا حياة!

■ **سامر عادلّة**

هل تريد أن تواكب الحراك الثقافي؟ أن تسمع أهم الشعراء وأبرز القصاصين وأكبر الروائيين..؟ أن تستمتع بمحاضرة هامة ومسرحية مبدعة وفلم سينمائي جديد؟

هل أنت بحاجة إلى تجربة ثقافية جديدة..؟

إذاً عليك بالمراكز الثقافية. فهي المعنية بتقديم كل هذا إليك، بل وأكثر. فهل هي كذلك؟ هل تعبر عن اسمها على أقل تقدير أي مراكز للثقافة؟ ما هي الثقافة التي تقدمها؟ وما هي أنشطتها؟

أسئلة كثيرة تخطر بذهنك وأنت في طريقك إلى أي مركز من مراكز الثقافة تلك. ولئن تععب في تعقب الإجابة لأنك ستجدها مباشرة في لوحة الإعلانات عبر الأنشطة التي يقدمها المركز.

إن خطة نشاطات المركز الثقافي تجيبك عن جميع أسئلتك وتخرج بنتيجة بسيطة مفادها أن هذه المراكز قد يكون لها علاقة بأي شيء إلا الثقافة.

ونشير بداية أن وزارة الثقافة لا علاقة لها ولا سلطة على المراكز الثقافية. وكل ما يربطها بتلك المراكز هو تقرير شهري روتيني يؤرشف لنشاط المركز، والوزارة لا تصدر أي توجيهات أو تعليمات للمراكز رداً على التقرير.

فهل هذا التجاهل لها أم عليها؟ سؤال منوط بوزارة الثقافة.

مدراء مراكز الثقافة... بلا ثقافة

من هم مدراء المراكز الثقافية؟ وماذا يفعلون بالمراكز وبالثقافة؟

نحن لا ننفي سراً إذا قلنا أن مدراء المراكز الثقافية يتم تعيينهم بقرار سياسي لا تملك إزاه وزارة الثقافة أي اعتراض، ولا علاقة لها بهذا المنصب ويمن يشغله لا من قريب ولا من بعيد . شعبة الحزب في أي محافظة ترشح ثلاثة أشخاص لشغل هذا المنصب والقيادة القطرية تختار أحد المرشحين الثلاثة.

ومن هذا الموقع القيادي للشعبة أصبحت المراكز الثقافية بكل كادرها دوائر تابعة لها وليس لوزارة الثقافة.

ما المهم بشخصية مدير المركز؟

كل شيء قد يكون هاماً إلا الثقافة. هذا ما يشبه واقع الحال في تلك المراكز وأولى المهام التي يضعها مدير المركز الثقافي نصب عينيه عند تسلمه الإدارة هو إثبات جدارته أمام من وضعه. أما ما هي الجدارة، وكيف تثبت فهذا شأن قد

لا يكون أيضاً للثقافة علاقة به.

لا نريد أن نعمم ونأخذ البعض في جريرة الكل، فلا شك أن هناك مراكز نشطة يقف خلفها مدراء على درجة عالية من الثقافة والوعي.

يحاولون عبر الإمكانات المتوافضة إقامة نشاطات ملفتة، لكن هناك أكثر من إشكالية تقف في طريق أنشطتهم سنأتي على ملامستها في سياق هذه المادة.

خطة نشاطات المراكز

وتتضمن عادة أمسيات شعرية . محاضرات . معارض . مسرح . سينما ... الخ بداية نشير أنه لا يوجد أي مدير مركز ثقافي يعرف حجم النشاط المكلف به

كم محاضرة يجب على المركز أن يوفرها في الشهر؟ كم أمسية؟ كم معرضاً فنياً؟... الخ لا أحد يعرف ذلك.

المراكز تمارس عملها دون توجيهات محددة ودون خطط عمل ولا يوجد لديها أي التزام تجاه أي نشاط، ولم يحدث قط أن حوسب مدير مركز من إدارته لأنه عمل أو لم يعمل فالأمر سيان سواء كان هناك نشاط وفعل ثقافي أو لم يكن. ويفضل أن لا يكون، ربما من باب التوفير.. ماذا يقدم في خطط النشاط؟

من هم المحاضرون والشعراء والفنانون؟

نقف أمام لوحة الإعلانات ونقرأ . على سبيل المثال . محاضرة بعنوان: رسائل الاتصال بين الماضي والحاضر وفضل الحمام الزاجل على



الانترنت، أو محاضرة بعنوان . الطب في الفكر الصيني. أمسية شعرية . لفلان وفلان عرض سينمائي . كرتون . توم وجيري إن معظم العناوين المطروحة لا علاقة عميقة لها بالثقافة، وصدق من سمى أولئك المحاضرين بالمسولين الثقافيين، فهم يتأبطون عدة محاضرات وأبحاث وقصائد في مجالات مختلفة: سياسة. أدب. فن. علوم... الخ.. ويتنقلون من مركز ثقافي إلى آخر يعرضون بضاعتهم مستفيدين من خلو هذه المراكز من الأنشطة الثقافية الحقيقية.

وباعتبار مدراء المراكز لا يميزون بين الأنواع ولا يميزون المثقف من المسقف أو المدعي يستقون لهم أنشطتهم التي يلقونها على الكراسي الخاوية والذباب ويخرجون بعد ذلك وهم يشتمون هذا الزمن الذي جعل الجمهور لا يتواصل معهم ومع النتائج الثقافي الراقي.

هؤلاء إما ضباط متقاعدون اكتشفوا مواهبهم الأدبية والفنية بشكل متأخر أو مدرسون يبحثون عن دخل إضافي أو طفيليون غرر بهم وبإمكانياتهم. وأسماء هؤلاء تتكرر في جميع المراكز الثقافية على مساحة سورية فهم كالجراد ينتقلون من مركز إلى آخر.

تتسم محاضراتهم وقصائدهم بأنها مناسبة لكل فترة زمنية وتواكب الحدث الراهن. فعندما يشتد الضغط على سورية تكون المحاضرات عن الصمود أمام الهجمة الشرسة وعندما تنتصر المقاومة يتفنون بها وبانتصاراتها شعراً ونثراً.

وعندما لا يجدون حديثاً يتفننون به يتبادلون المديح فيما بينهم أو يمتدحون مدراء المراكز الذين يرشحونهم إلى مراكز أخرى، ولم لا؟ فهم لا يعرفون إذا كانت بضاعتهم ثقافة أم سخافة. أما الجدوى المادية من هذا النشاط فهي كالتالي:

يتقاضى الشاعر إذا كان من داخل المحافظة مبلغ ٨١٠ ل س وإذا كان من خارج المحافظة ١٢٠٠ ل س طبعاً المبالغ سخيفة وغير مجدية لكن تخيل معي أحد المسؤولين الثقافيين الذين يتأبطون محاضرات في الشعر والطب وحرب النجوم والبيئة وينتقلون على مدار الشهر من مركز إلى آخر ويتقاضون عن كل محاضرة مبلغ ١٩٠٠ ل س.

أظن أن الدخل الشهري يصبح مغرياً ناهيك عن الترويج الإعلامي.

معهد الثقافة الشعبية... بلا شعبية في كل مركز ثقافي يوجد معهد للثقافة الشعبية يتبع لمديرية الثقافة الشعبية هذا المعهد يقيم دورات مختلفة لم تطلها يد التطور منذ عهد سيدنا آدم وحتى الآن وهي دورات في اللغات. الآلة الكاتبة . الخط العربي . الموسيقى . قص الشعر . خياطة وتفصيل. كمبيوتر.

وهذه الدورات تعيق أنشطة المراكز الثقافية الفاعلة فهل من العدل أن يكون هناك قاعة للخياطة والكنوشا ولا يوجد قاعة للمسرح؟ لماذا لا يكون لمديرية الثقافة الشعبية مقرات مستقلة خاصة بها وبأنشطتها؟ لماذا ربطها بالمراكز الثقافية وهي تتبع لإدارة مستقلة ومختلفة الجانب الآخر إن ما تقدمه هذه المعاهد لم يعد يجدي نفعاً لأن الزمن تغير وهي في مكانها ثابتة لم يطرأ عليها أي تغيير.

إن دورة الآلة الكاتبة أو الكمبيوتر لم تعد معياراً للتأهيل في سوق العمل، بل أصبحت ركناً أساسياً في التعليم، لا سيما في المدارس والجامعات. لذلك، فإن دور هذه المعاهد يجب أن يتغير، من التركيز على المهارات التقنية البسيطة إلى تعزيز التفكير النقدي، الإبداع، والمهارات الشخصية التي تهيئ الشباب لسوق العمل المتغير.

تؤمن فرصة عمل للمواطن كما في السابق هناك تخصصات عالية لا يجد أصحابها فرصة عمل مناسبة كما أن هذه المعاهد لم تستطع أن تبني جسور ثقة بينها وبين المواطن إذ يحرص أي طالب يرغب في تطوير قدراته في أي اختصاص أن ينتسب إلى معهد خاص رغم الأجور العالية ولا ينتسب إلى معهد الثقافة الشعبية. والسبب أن إدارات هذه المعاهد لا يهمها نجاح دوراتها فهم يتقاضون رواتبهم سواء نجحت الدورة أو لم تنجح، كان هناك حضور أو لم يكن الأمر سيان ومن هنا يعرض الجميع عن هذه الدورات ويلتحقون بدورات القطاع الخاص فهي على أقل تقدير تواكب الجديد والحديث.

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18	
«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»!	أغلق تحرير هذا العدد ظهيرة يوم الأربعاء 2007/2/7

شؤون ثقافية | 11

من التراث



نفوس العاشقين

حدّث ابن الأعرابي عن بعض مشايخه أن رجلاً من بني تميم كانت له ابنة جميلة، وكان غيوراً، فابتنى لها في داره صومعة وجعلها فيها، وزوّجها من ابن عمها، وإنّ فتى من كنانة مرّ بالصومعة فنظر إليها ونظرت إليه، فاشتد وجد كل واحد منهما بصاحبه، ولم يمكنه الوصول إليها، وأنه افتعل بيتاً من الشعر، ودعا غلاماً من الحي فعلمه البيت، وقال له: أدخل هذه الدار وأنشد كأنك لاعب، وترفع رأسك ولا تصوبه ولا تومئ في ذلك إلى أحد، ففعل الغلام ما أمر به، وكان الزوج قد أزمع على سفر بعد يوم أو يومين، فأنشأ الغلام يقول:

لحي الله من يلحي على الحبّ أهله

ومن يمنع النفس اللجوج هواها

قال: فسمعت الجارية تفهمت، فقالت:

ألا إنما بين النفرق ليلة

وتعطى نفوس العاشقين مناهها

قال: فسمعت الأم تفهمت فأنشأت تقول:

ألا إنما تعنون ناقة رحلكم

فمن كان ذا نوق لديه رعاها

قال: فسمع الأب فأنشأ يقول:

فإننا سنرعاها وننوق قيديها

ونظرد عنها الوحش حين أتاها

فسمع الزوج ففهم، فأنشأ يقول:

سمعت الذي قلت فأنني مطلق

فتاتكم مهجورة لبلالها

قال: فطلقها الزوج وخطبها ذلك الفتى

وأرغبهم في المهر فتزوجها.

قال العنبي: عشق «كامل بن الرضين» «أسماء بنت عبد الله الثقفية»، فلم يزل به العشق حتى صار كالشن البالي(القرية)، فلما اشتد ما به، شكا أبوه إلى أبيها فزوجها له، فحُمِلَ إلى دارها وفيه رmq، فلما دخل الدار، شق شقة قضى مكانه، قيل لها: يا أسماء، قد مات بغصّة، قالت: والله لأموتن بمثلها، ولقد كنت على زيارته قادرة فمعني قبيح ذكر الريبة وسماجة الغيبة، وسقطت في المرض، وقالت لأخص نسائها، صوري لي صورته، فإني أحب أن أزوره قبل موتي، ففعلت. فلما رأت صورته، اعتنقتها وشهقت شقة قضت نحبها. فدفنت مع الفتى في قبر واحد، وكتب على قبرها:

بنفسي هما ما مُتعا بهوهما

على الدهر حتى غيبا في المقابر

أقاما على غير التزاور برهة

فلما أصيبا قريبا بالتزاور

فيا حسن قبر زار قبراً يحبه

ويا زورة جاءت بربب المقادر

● المصادر:

ـ أخبار الأذكاء ـ ابن الجوزي

ـ أخبار النساء ـ ابن قيم الجوزية

■ **هشام الباكير** hisham@kassioun.org

مبنى التلفزيون سيغادر إلى

طريق المطار.. من غير شر!

مقر الهيئة العامة للإذاعة

والتلفزيون سيغادر مكانه الحالي في ساحة الأمويين إلى طريق المطار في المنطقة التي تقع بعد قرية الغزلبية، والحد الأقصى لهذا الانتقال هو خمس سنوات.. هذا ما بدأ يتداوله الوسط القريب من أصحاب القرار في الإذاعة والتلفزيون.. ولا أحد متأكد إن كان النبأ حقيقة أم مجرد (إشاعة).. طبعاً المدة المذكورة ليست كبيرة، خاصة إذا علمنا أنه يقال فيما يقال إنه سيتم تأسيس بني تحنية وفوقية لثلاث عشرة محطة فضائية في المكان نفسه...

يا جماعة تغيير المكان لا يعني الكثير بالنسبة للمشاهد، المهم هو تغيير المنتج. إذا كانت برامجكم ستبقى على حالها، فلا داعي للإنفاق وابقوا في أماكنكم أفضل وأوفر، فأنتم لستم أفضل من باقي قطاعات الدولة التي تقف في مكانها منذ زمن طويل. ■ ■

سيرياش كوفي

تعلن شركة بنّ سيرياش كوفي تحت شعار: "أربعون عاماً نَزْداد شباباً" عن طرح كميات جديدة من مستحضرها الشهير "سيرياش كوفي" من القهوة السورية الفاخرة في الأسواق، وحرصاً من الشركة على معرفة الزبون بالخلطة الجديدة فقد أرفقنا المنتج الجديد بالنشرة التالية التي تكشف الغطاء على سرّ نجاح هذه الخلطة مع حقنا في التكتّم على تركيب أساسي يميز ما بين شركتنا والشركات الأخرى.

التركيب التي تحتويها قهوة سيرياش كوفي:

. المسحوق السوري:

وهو ما سحق سحقاً في النهاية وشكل المسحوق "البودرة" الذي بين أيديكم قبل أن يتفاعل مع الماء، وهو يشكل نسبة كبيرة من التركيبة لذلك فإنه يلتفت انتباه الزبون، وهذا ما يجعل جميع المواد الأخرى التي تدخل في تركيب هذه القهوة العجيبة لا تتفاعل معه إلا عبر تركيب خارجي هو الماء .

. المعجون السوري:

وهو تركيب شائع أيضاً، فهو الجزء الذي ينجو من التفاعل مع الماء وذلك عبر ممارسته لرياضات شتى كسباق المائة متر وسباق المارثون والملاكمة من طرف الخصم فقط وكراتيه من طرف الخصم فقط وتسلق الجبال وعبور الأنهار والسباحة في المستنقعات والتعلق بالأشجار مما جعله يعجن عجناً حتى أصبح معجوناً وهو يشكل نسبة كبيرة من التركيب الجديد أيضاً وأغلبه يترسب في قاع الفنجان مشكلاً طبقة من الحشك باتت تلفت انتباه الزبون أيضاً ولكن دون أن يتجرأ الزبون على تذوقه، وتتم إزالته بسهولة إما بمنديل ورقي أو بقليل من الماء ودون حاجة إلى منظفات.

. المنتوف السوري:

وهو تركيب لافت أيضاً، وذلك لتحوله من حبة بن كاملة وغنية إلى حبة بن خالية من الكولسترول وباقي أنواع الدسم، فأصبح منتوفاً رغماً عنه، وصال وجال بين كافة أطراف هذا المستحضر، عساه يجد لنفسه مكاناً مع تركيب آخر كي لا يشعر بالبرد وهو لا فت أيضاً ولكنه يصيب الزبون بحالة من الاستغراب فهو لا يستطيع الإمساك به ولو للحظة، تركيب فعال في إيصال الباكثيريا من تركيب إلى

تركيب بسبب تناغمه معها جميعاً رغماً عنه، يمارس ألعاب السيرك فيمشي على الحبال ويخرج المناديل والأرانب من قبعته ولكنه حين يشعر بالغضب الشديد يخرج نمراً ضخماً ويرميه في وجه الزبون.

. العريوش السوري:

وهو تركيب يتعرّش إلى الأعلى دائماً بخفة حيناً ويثقل حيناً آخر، من الخطر عليه السقوط إلى التراكيب أسفل، لذلك فهو يمسك موطئ قدميه بكل جسده، ويقاقل حتى أشقائه من نفس التركيب بشراسة منقطعة النظير، وتفشل عملية التمازج بينه وبين المسحوق السوري والمعجون السوري والمنتوف السوري نظراً لانهماكه بالنظر إلى أعلى، وأحياناً ما يبقى شيء من هذا التركيب في الأعلى إذا وجدت الظروف البيئية الملائمة لحضائنه، يتفاعل أفقياً من كل الجهات وعمودياً باتجاه الأعلى فقط وهو تركيب لافت أيضاً ويسبب حالة من الارتياح والخوف بالوقت نفسه للزبون، وهو ما يُحير الزبون فعلاً.



هي: ليش قاعد لحالك شايبة القهوة مليانة رفقات لألك ..

هو: هيك جاي ع بالي ..

هي: بعدين معقول كل هالرفقة المهمين عندك وما حدا منهم دبلك شغل ..

هو: كانوا مهمين ..

كانوا؟ ليش هاد أبو القميص الأزرق شو بيشغل ..

هو: مسؤول سابق ..

هي: وهاد أبو الطقم البني ..

هو: دبلوماسي سابق ..

هي: وهاد أبو الشعر المنكوش ..

هو: صاحب شركة إنتاج فني . سابق ..

هي: وهاد الممثل ..

هو: مثل ما شايفته بيموت دائماً بالحلقة الأولى؟ ..

هي: وهاد أبو الشنطة السامسونيات ..

هو: مليونير سابق ..

هي: وهاد أبو الشعر مربوط ..

هو: مهندس ديكور سابق ..

هي: وأنت شو علاقتك فيهن كلهم ..

هو: أنا ؟ .. أنا صديقهم ..

هي: صديقهم ..

هو: أي .. صديق سابق ..



. الكروج السوري:

وهو تركيب مستقل بنفسه رغم انبثاقه من التركيب الأعلى ولكنه استطاع أن يشكل لنفسه حيزاً لذيذاً ودافئاً ومريحاً، وهو لا يتغلغل في أي تركيبات أخرى، ولكنه يستطيع الدخول إليها لحظة نشاء وممارسة كافة أنواع الرياضات معها، ومن رياضاته المفضلة الملاكمة من طرفه فقط والكراتيه من طرفه فقط والرماية على أهداف متحركة، موجود في كل مكان من المستحضر وجدير بالذكر أنه التركيب الوحيد غير الطبيعي في هذا المستحضر، فهو تركيب كيميائي بحث، وهو ما يثير الزبون حقاً .

. القشطة السورية:

وهو التركيب الذي يعطي النكهة التقليدية للقهوات العربية، فلا بد للزبون أن يلح هذا التركيب كي يشعر بأن هذا المستحضر عربي حقاً وليس باكستانياً أو هندياً أو فيتنامياً، وهو تركيب لذيذ حقاً فهو يعزل نفسه عن باقي التراكيب بصورة لا شعورية وعبر طبقات من التراكيب الكيميائية التي صنعها، لذلك فهو غير قابل للتفاعل مع التراكيب الأخرى، بل وإنه لا يتفاعل حتى مع العوامل الطبيعية من حرّ وتعرية ومد وجزر وإسراء ومعراج ولتتمتع به كل هذه الصفات فقد أثر مصمم الإعلان أن يبرزه على الواجهة كي يلتفت أنظار الزبون، وهذا ما انتبه إليه الزبون جيداً وجعله يصاب بالجنون .



لا أريدك يا حرية



لن أتركك يا بلادي

فلا تخافي

ولن أتيك أيتها المدن الحرة

فلا تخافي أيضاً

لا تدققوا في جواز سفري

يا موظفي السفارات الفخمة

فأنا ذاهب لأيام ولن ابقى عندكم

لأنعم بالحرية

لن تغرّبي النظافة في الشوارع

ولا الأنظمة المدهشة

لن يبقيني راتب البطالة

ولا شهادات الضمان الصحي

ولا مستقبل الأطفال المشرق

لن تأسرني حرية الرأي

ولن تعرقل الصحافة الحرة

مسيرتي نحو المطار

لن تشيئي قوانين احترام الفرد

عن العودة

فاعطني الفيزا أيها الموظف

لأنني لن أمكث في بلادك لأكثر من أيام

فأنا ضيف

ضيف على حريتك

ضيف على صحافتك الحرة

ضيف على نظافة شوارعك

ضيف على كل ماصنعتك يداك وأيدي أجدادك

وسأشتاق...

سأشتاق إلى كبتي الذي صنعتته مخيلتي

المریضة

إلى قضبان السجون التي صنعها أجدادي

واعتيق بها طيلة حياتي

سأشتاق إلى الحزب الواحد

الذي دعمته بصمتي

ووسعت قواعده بخوفي الجليل

أحبك يا بلادي

أحب هواءك الملوّث الذي اخترعه أقربائي

وجيرانني

وجملته بدخان سيجارتي ومدخنة الميكروياص

الذي يقلني

أحب أنهارك القذرة التي رميت فيها أكياس

الزبالاة السوداء

وموظفي دوائرك الذين وضعت لهم نقود

الرشوة في أوراقني

أحب صحافتي التافهة التي كتبت فيها مرارا

وتلفزيوننا الممل الذي ظهرت على شاشاته

سعيداً وفخوراً

أعشق تماثيل الرؤساء التي نحتنا أصدقاؤني

النحاتون

وأقوالهم المأثورة التي يرددونها زملائي

الصحفيون

أعشق المسؤولين الفاسدين الذين أمتدحهم

كلما التقيتهم

وأأموت عشقاً بالشكل الفريد للحرية وقد

داستها البساطير

التي لمعتها بنفسي

أحبك يا بلادي

لأنك بلادي أنا

أحبك يا تعاسني

لأنك تعاسني أنا

لا أريدك أيتها الحرية

لا أريدك

الحرية لمن يصنعونها

وليس للضيوف